



الحالة المالية لعميل المراجعة كمحدد للعلاقة بين القدرة الإدارية للمدير التنفيذي  
وألعاب المراجعة: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

إعداد

د. حنان محمد إسماعيل يوسف

أستاذ مساعد المحاسبة – كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

hanan.ismail@alexu.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير 2021

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

يوسف، حنان محمد إسماعيل (2021). الحالة المالية لعميل المراجعة كمحدد للعلاقة بين القدرة الإدارية للمدير التنفيذي وألعاب المراجعة: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2(1) ج2، 831-892.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

### ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر القدرة الإدارية للمدير التنفيذي على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية. كما يهدف البحث أيضاً إلى اختبار مدى تأثير العلاقة محل الدراسة بالحالة المالية للشركة، وذلك باستخدام عينة مكونة من 50 شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2015-2019.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، وأن هذه العلاقة تتأثر بالحالة المالية للشركة، ويختلف هذا التأثير باختلاف بدائل القياس المستخدمة للحالة المالية، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التي لديها معدل رفع مالي مرتفع و قدرة إدارية مرتفعة ترتفع فيها أتعاب المراجعة بشكل معنوي، مما فسره الباحث بإدراك مراقب الحسابات لاحتمال استخدام تلك القدرة الإدارية كفرصة للتلاعب في القوائم المالية وارتكاب الغش وإخفاءه، لعدم التعرض لمخاطر مخالفة شروط الدين، و/أو الحصول على قروض أخرى بشروط أفضل من المقرضين، هذا الإدراك من مراقب الحسابات ترتب عليه زيادة الإجراءات المخططة للمراجعة، وإضافة علاوة مخاطر، ومن ثم زيادة أتعاب المراجعة. وعلى العكس من ذلك، أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تعترف بخسائر ولديها قدرة إدارية مرتفعة تنخفض فيها أتعاب المراجعة بصورة معنوية، مما فسره الباحث بثقة مراقب الحسابات في المديرين ممن لديهم القدرة الإدارية في تحسين الأداء المالي المستقبلي، ومنح خصم أتعاب لهذه الشركات مما يخفض من أتعاب المراجعة. ولم تجد الدراسة دليل على الدور المعدل لاحتمال التعثر المالي مقياساً بدلالة Z-SCORE. وقد قام الباحث بتأكيد نتائج الدراسة باستخدام مجموعة من الاختبارات الإضافية، وتحليل الحساسية.

**الكلمات المفتاحية:** القدرة الإدارية، أتعاب المراجعة، الحالة المالية للشركة، مخاطر الأعمال.

## 1- مقدمة البحث

تعد الإدارة هي المسؤولة عن سلامة إعداد وعرض القوائم المالية، وعن سلامة تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية اللازمة لضمان إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي توصلها القوائم المالية، أما مسئولية مراقب الحسابات فهي تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الخطأ أو الغش، ومن ثم يتمثل هدف مراجعة القوائم المالية في أن يبدي مراقب الحسابات رأياً على القوائم المالية بناءً على ما يكفي من أدلة المراجعة الملائمة حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، وأن يعد تقريراً بذلك بالنتائج التي توصل إليها (Chinniah 2015; Hasan et al, 2018).

ولكي يحقق مراقب الحسابات الهدف من عملية المراجعة، ينبغي عليه تقييم مدى وجود تحريفات جوهرية بالقوائم المالية، والتي على أساسها يحدد جهد وساعات عملية المراجعة، وأتعب المراجعة. ويؤدي إدراك مراقب الحسابات لوجود مخاطر تحريفات جوهرية مرتفعة إلى تخصيص وقت أكبر لعملية المراجعة وإضافة علاوة أتعب، للوصول بمخاطر التحريفات الجوهرية إلى مستوى مقبول وتخفيض مخاطر فشل المراجعة<sup>1</sup> واحتمال التعرض لمخاطر التقاضي (Bedard and Johnstone 2004; Stanley 2011; Kalelkar and Khan 2016; Li and Luo 2017; Salehi et al., 2020)

ولقد حدد الإطار العام لجودة المراجعة (IAASB A Framework for Audit Quality (2013) أن التفاعلات بين الإدارة ومراقب الحسابات أحد أهم التفاعلات الرئيسية داخل سلسلة إعداد القوائم المالية، ويؤدي ارتفاع جودتها إلى دعم جودة التقرير المالي وجودة عملية المراجعة، ومن ثم على مراقب الحسابات فهم القدرة الإدارية المحددة لبيئة التقرير المالي، وإدخالها كأحد العوامل المحددة لمخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وبالتالي أحد العوامل المحددة لتسعير عملية المراجعة.

<sup>1</sup> يقصد بفشل المراجعة Audit Failure: فشل مراقب الحسابات في إبداء رأي سليم على القوائم المالية؛ سواء بإصدار مراقب الحسابات تقريراً برأي معدل على قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية (الخطأ من النوع الأول (Type I)، أو بإصدار مراقب الحسابات تقريراً برأي نظيف على قوائم مالية بها تحريفات جوهرية، (الخطأ من النوع الثاني (Type II) (Berglund et al., 2018)

وتؤكد الإصدارات المهنية (AICPA 2002, SAS 99; IAASB 2009, ISA 240) على أهمية فهم مراقب الحسابات لخصائص المدير التنفيذي والمدير المالي، مشيرة إلى أن الإدارة لديها القدرة على ارتكاب الغش، والتلاعب في السجلات المحاسبية، وتقديم معلومات مالية احتيالية، لذلك أشار PCAOB إلى أهمية تحديد قدرة المدير التنفيذي كأحد العوامل المؤثرة على قرار ارتكاب الغش (PCAOB; 2015 AS 2401)، لأن فهم ومعرفة المدير التنفيذي للجوانب الاقتصادية للشركة، وهيكل الصناعة، والتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، وقدرته على تخطي هيكل الرقابة الداخلية، تقدم له الفرصة Opportunity على ارتكاب الغش وإخفائه (Gul et al., 2018)، ومن ثم يعد تقييم مراقب الحسابات لأثر القدرة الإدارية للمدير التنفيذي على بيئة التقرير المالي أحد العوامل المحددة لمخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، ولجهد عملية المراجعة، وبالتالي من المتوقع أن تؤثر على نموذج تسعير المراجعة وأتعاب المراجعة (Albrecht et al., 2018; Lauck et al., 2020; Hsieh et al., 2020).

لقد اهتمت العديد من الدراسات في مجال المراجعة (Krishnan and Wang 2015; Kalelkar and Khan 2016; Gul et al., 2018) بأثر القدرة الإدارية للمدير التنفيذي على مخاطر وأتعاب المراجعة، ولم تتوصل هذه الدراسات إلى نتائج حاسمة، سواء فيما يتعلق بأثر القدرة الإدارية على أتعاب المراجعة، أو على تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على تلك العلاقة. ومن جانب، يقيم مراقب الحسابات القدرة الإدارية للشركة داخل مخاطر تعاقد أقل، وترتبط مع تحديد أتعاب أقل (Krishnan and Wang 2015). كما يقيم مراقب الحسابات القدرة الإدارية المرتفعة للشركات التي لديها تعثر مالي بإمكانية أكبر على التغلب على التعثر المالي والاستمرار في العمل كشركة مستمرة، ومن المحتمل بدرجة أقل أن يصدر مراقب الحسابات رأياً عن استمرارية الشركات التي لديها مديرين لديهم قدرات إدارية مرتفعة (Krishnan and Wang 2015; Berglund et al., 2018). وأن الكفاءة المحاسبية للمدير التنفيذي من المحتمل أكثر أن تخفض من التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، ويمنح مراقب الحسابات خصم أتعاب للشركات التي لديها مدير تنفيذي لديه كفاءة محاسبية (Kalelkar and Khan 2016)، وقد وجدت دراسة Salehi et al., (2020) علاقة قوية بين القدرة الإدارية وجودة هيكل الرقابة الداخلية، والتخفيض من خطر التعديل اللاحق في القوائم المالية، بما يؤدي إلى تخفيض تقييم مراقب الحسابات للمخاطر المحتملة من مراجعة القوائم المالية للشركة، وتخفيض أتعاب المراجعة.

ومن جانب آخر، أوضحت بعض الدراسات (Li and Luo 2017; Albrecht et al., 2018; Gul et al., 2018) أن العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة مرهوناً بمدى وجود حوافز إدارية انتهازية لدى الإدارة، فتضافر الفرصة والقدرة (القدرة الإدارية المرتفعة)<sup>2</sup> للمدير التنفيذي على ارتكاب الغش واخفائه مع الحوافز/الضغوط لارتكاب الغش يزيد من احتمال حدوثه واحتمال وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، بما يؤدي لزيادة مخاطر المراجعة، وعلاوة أتعب إضافية (Qu et al., 2020).

ويعتبر خطر تدهور الأعمال والتعثر المالي لعميل المراجعة أحد العوامل الهامة في تقييم مراقب الحسابات لخطر فشل المراجعة ومخاطر التقاضي التي يمكن أن يواجهها (Stanley 2011)، وأوضح (Li and Luo 2017) أنه لفهم أفضل لأثر القدرة الإدارية على أتعب المراجعة ينبغي فهم الأثر المعدل لمخاطر التقاضي على تلك العلاقة، حيث يقدم تدهور الحالة المالية والأزمات المالية للعميل، حوافز محتملة لزيادة التلاعب في القوائم المالية ومخاطر التحريفات الجوهرية، بما يؤدي لتعديلات لاحقة في القوائم المالية وفشل عملية المراجعة، ومن ثم يقدم تدهور الحالة المالية للعميل أسباباً محتملة لزيادة مخاطر التقاضي، وبناءً على ذلك يكون مراقب الحسابات أقل ميلاً لتقديم خصم على أتعب المراجعة مع وجود قدرة إدارية مرتفعة لشركات تعاني من أزمات مالية، وتواجه تحديات اقتصادية، لإدراك مراقب الحسابات أن القدرة الإدارية يمكن أن تقدم الفرصة لارتكاب الغش واخفائه، و/أو لعدم ثقة مراقب الحسابات في قدرة الإدارة على تحويل الموارد إلى أرباح.

يتضح مما سبق، أنه هناك عدم اتفاق بين نتائج الدراسات وجدلاً أكاديمياً فيما يتعلق بأثر القدرة الإدارية على عملية المراجعة بصفة عامة، وعلى أتعب المراجعة بصفة خاصة، مما أثار دافع الباحث لمسيرة البحوث المحاسبية في مجال علاقة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين بأتعب المراجعة، كأحد العوامل التي يمكن مشاهدتها وتعتبر مقياساً بديلاً عن تقييم مراقب الحسابات لمخاطر العميل والمخاطر المحتملة لفشل عملية المراجعة وما يترتب علي ذلك من مخاطر تقاضي محتملة، وبالتحديد دراسة ما إذا كانت القدرة الإدارية للمدير التنفيذي تؤثر على تسعير عملية المراجعة، وما إذا كانت العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة تتأثر بوجود أزمة مالية للشركة كأحد حوافز تقديم الإدارة لقوائم مالية لا تعبر عن الواقع الاقتصادي للشركة، وذلك في بيئة الممارسة المهنية المصرية، والتي تعد أحد الأسواق الناشئة.

<sup>2</sup> حددت بعض الدراسات القدرة الإدارية المرتفعة "كعامل الفرصة" من نموذج مثلث الغش Fraud Triangle Model الذي يتضمن ثلاثة عوامل مسببة لارتكاب الغش في القوائم المالية وهي؛ الحافز Incentive، الفرصة Opportunity، التبرير Rationalization (Albrecht et al., 2018; Gul et al., 2018)، بينما حددت دراسات أخرى عامل القدرة الإدارية كمكون رابع مضافاً للعوامل الثلاثة المسببة لارتكاب الغش "القدرة Capability" داخل نموذج مربع الغش Fraud Diamond Model (شحاتة 2017 Wolfe and Hermanson 2004);

## 2- مشكلة البحث

يتأثر نموذج تحديد أتعاب المراجعة بالعديد من العوامل الاقتصادية. وقد أوضحت دراسة Simunic (1980) وهي من الدراسات الرائدة في مجال تسعير عملية المراجعة، أن أتعاب المراجعة تعد دالة في مجموعتين من العوامل، الأولى تخص عميل المراجعة وهي؛ حجم شركة العميل، تعقد عملياته، كبر الأهمية النسبية لعناصر في القوائم المالية تتضمن مخاطر مرتفعة مثل المخزون والعملاء وجود عمليات أجنبية، والثانية تخص مراقب الحسابات وتتمثل في حجم منشأة المراجعة، والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات. وبالاتساق مع دراسة (Simunic 1980) ركزت معظم الدراسات في مجال تسعير عملية المراجعة على العلاقة بين أتعاب المراجعة والعوامل الخاصة بشركة عميل المراجعة، وبمنشأة المراجعة نفسها (Hay et al., 2006)، كاختبار الأثر على أتعاب المراجعة نتيجة ضعف الرقابة الداخلية (Hoag and Hollingsworth 2011)، وكذلك أثر آليات الحوكمة على أتعاب المراجعة (Boo and Sharma 2008; Jizi and Nehme 2018)، كما اهتمت الدراسات بأثر التخصص الصناعي، واستقلال مراقب الحسابات، على أتعاب المراجعة (de Fuentes and Sierra 2015; Kamath et al., 2018)

وعلى الرغم من وفرة البحوث المحاسبية في مجال تسعير أتعاب عملية المراجعة، إلا أن هناك ندرة في البحوث المتعلقة بدور القدرة الإدارية للمدير التنفيذي على أتعاب المراجعة. كما أن الدراسات التي تناولت هذا المجال البحثي لم تكن نتائجه حاسمة في تحديد العلاقة، مما جعل موضوع تأثير القدرة الإدارية على أتعاب المراجعة، مع أخذ العوامل الاقتصادية في سياق العلاقة محلاً لاستكمال هذا الجانب البحثي.

لذلك تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال البحثي التالي " ما أثر الحالة المالية لعميل المراجعة على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة؟"

وفى إطار هذا السؤال تتناول الدراسة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية؛

- ما أثر القدرة الإدارية على أتعاب المراجعة؟
- ما أثر الحالة المالية للعميل على أتعاب المراجعة؟
- كيف سيقوم مراقب الحسابات القدرة الإدارية المرتفعة عند تسعير أتعاب المراجعة لعميل يعاني من أزمة مالية؟
- هل سيؤثر نوع القياس البديل للحالة المالية للشركة محل المراجعة على تقييم مراقب الحسابات للقدرة الإدارية عند تسعير أتعاب المراجعة؟

### 3- هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل واختبار أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على أتعاب المراجعة، وما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر شرطياً بالحوافز الإدارية للمديرين التنفيذيين لإدارة الأرباح انتهازياً، أو ارتكاب الغش في القوائم المالية، باختبار مدى انعكاس الأثر المشترك للقدرة الإدارية والحالة المالية للشركة على أتعاب المراجعة، حيث تعد الحالة المالية السيئة للشركة معبراً عنها بتعرض الشركة لأزمة مالية أحد الحوافز الهامة لإدارة الأرباح ووجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، وزيادة مخاطر الأعمال<sup>3</sup>. وذلك بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

### 4- أهمية ودوافع البحث

يكتسب البحث أهميته العلمية من أنه يعد امتداداً للبحوث المحاسبية في مجال تحديد العوامل المؤثرة على أتعاب المراجعة، خاصة وقد ظهر مؤخراً اتجاه بحثي لدراسة واختبار العلاقة بين الخصائص الإدارية للمديرين التنفيذيين وتسعير مراقب الحسابات لأتعاب المراجعة، مثل أثر تغيير المدير التنفيذي (Bills et al., 2017; Lauck et al., 2020)، النرجسية والثقة الإدارية الزائدة (Judd et al., 2017; Ellen et al., 2019; Mitra et al., 2019)، النزاهة والمصادقية (Dikolli et al., 2020; Hsieh et al., 2020)، والقدرة الإدارية للمدير التنفيذي على تسعير عملية المراجعة (Krishnan and Wang 2015; Kalelkar and Khan 2016; Berglund et al., 2018; Hrazdil et al., 2020).

وقد حاول الباحث مساهمة البحوث المحاسبية في مجال أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على أتعاب المراجعة، وذلك لسببين، **السبب الأول**، أنه أصبح ممكناً قياس القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين كميًا منذ تطوير (Demerjian et al., 2012) لنموذج يسمح بالقياس الكمي للخصائص الفردية للمدير التنفيذي التي ساهمت في كفاءة الشركة، بمعزل عن خصائص الشركة التي ساهمت في كفاءتها. أما **السبب الثاني**، فيتمثل في ندرة الأبحاث الأكاديمية التي تناولت العلاقة بين القدرة الإدارية وتسعير عملية المراجعة، سواء على مستوى الاقتصاديات المتقدمة أو الناشئة، إضافة إلى أن هذه الدراسات لم تقدم نتائج حاسمة بشأن هذه العلاقة.

<sup>3</sup> مخاطر الأعمال Business Risk: تلك المخاطر الناتجة عن حالات أو أحداث أو ظروف أو تصرفات أو حالات تقاعس، والقيام بأفعال يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة الشركة على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها، أو تلك المخاطر الناتجة عن وضع أهداف أو استراتيجيات غير مناسبة، ويعبر خطر الأعمال عن وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية نتيجة الخطأ أو الغش (Stanley 2011; IAASB ; 2013 ISA 315(Revised))

وتتضح أهمية البحث عملياً، من أن نموذج تسعير عملية المراجعة يعد نموذجاً معقداً، ويدخل فيه العديد من العوامل الخاصة بالصناعة والشركة وإدارة الشركة، ومنشأة المراجعة وخصائص مراقب الحسابات ذاته، لذلك قد توضح نتائج الدراسة بعض المتضمنات لمنشأة المراجعة باستخدام قياس القدرة الإدارية في تحليل وتحديد مخاطر الارتباط مع الشركة عميل المراجعة، مما يمكنها من تصفية واختيار العملاء، واتخاذ قرارات تسعير أكثر رشداً. كما أن نتائج الدراسة قد تكون محل اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، ووحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة، من استخدام مؤشر القدرة الإدارية لتحديد المشاركين في السوق ذوي مخاطر التعاقد المرتفعة مع منشآت المراجعة.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في زيادة فهم وإدراك مجالس الإدارات، وأصحاب المصالح في الشركات المصرية، للأثر المحتمل للقدرة الإدارية المرتفعة في حالة وجود حوافز انتهازية، من إمكانية استخدام القدرة الإدارية كفرصة لممارسة إدارة الأرباح وارتكاب الغش والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وتخفيض مستوى الشفافية، وزيادة عدم تماثل المعلومات، بدلاً من الأثار الإيجابية المرجوة منها في تحسين بيئة التقرير المالي.

وتنشأ دوافع البحث، من تناول أحد العوامل المؤثرة على تحديد أتعاب المراجعة، والخاص بخصائص القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، فإدخال الخصائص الفردية للمديرين التنفيذيين كأحد محددات تسعير عملية المراجعة، مع دراستها في إطار العوامل السياقية المؤثرة على إمكانية استخدامها انتهازياً، قد يقدم فهماً عن تقييم مراقب الحسابات للقدرة الإدارية، وعن كيفية إدراك مراقب الحسابات لهذه القدرة الإدارية في حالة تعرض الشركة لأزمة مالية ومن ثم وجود حوافز لارتكاب الغش والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

##### 5- حدود البحث

يختبر البحث أثر القدرة الإدارية للمدير التنفيذي على أتعاب المراجعة، في سياق أثر الحالة المالية للشركة على هذه العلاقة، لذلك يخرج عن نطاق البحث أثر القدرة الإدارية للمدير المالي، وكذلك يخرج عن نطاق البحث الحوافز الانتهازية الأخرى للمدير التنفيذي مثل ملكيته لأسهم الشركة، حوافز المكافآت على أساس الأرباح، وأيضاً يخرج من نطاق البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية وكذلك المؤسسات المالية، كما ينبغي أن تؤخذ نتائج البحث وإمكانية تعميمها في حدود ضوابط تحديد مجتمع الدراسة، والشروط المحددة لاختيار العينة، إضافة إلى طرق قياس المتغيرات والأساليب الإحصائية المستخدمة.



## 6- خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وهدفه، وفي ضوء حدوده، سوف يستكمل البحث على النحو التالي:  
1/6- القدرة الإدارية: المفهوم والقياس، والتأثيرات المحتملة على بيئة التقرير المالي، من منظور محاسبي

2/6- تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة واشتقاق الفرض الأول للبحث

3/6- تحليل أثر الحالة المالية لعميل المراجعة على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة واشتقاق الفرض الثاني للبحث

4/6- الدراسة التطبيقية: التحليل الأساسي والتحليلات الأخرى

5/6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

1/6- القدرة الإدارية: المفهوم والقياس، والتأثيرات المحتملة على بيئة التقرير المالي، من منظور محاسبي

وفقاً لنظرية الإدارة العليا تنعكس الخصائص الإدارية في عوائد الشركات ومستويات الأداء المبنية على الخيارات الاستراتيجية التي يقوم بها المديرين التنفيذيين، ويمكن التنبؤ بعوائد الشركات جزئياً بصياغة نموذج للخصائص الفردية للمديرين التنفيذيين (Hambrick 2007)، وتؤكد نظرية الإدارة العليا على أن إدراك المدير لموقف معين يندمج مع اعتقاداته وقيمه الخاصة، وعوامل تتعلق بالخبرة والعمر والتعليم والإدراك المعرفي، الجذور الثقافية والاجتماعية، لتقدير خيارات استراتيجية (خاصة بالمنتج أو التنوع في القطاعات الصناعية، الرفع المالي، تركيز رأس المال، الاندماج في الأعمال) تؤثر على مستوى أداء الشركة وعوائدها (الربحية، نمو المبيعات، استمرارية الشركة)، كما يمكن لمتخذ القرار أن يصل لخيار استراتيجي معين ناتج عن معطيات معلومات متاحة لديه، ولكن يتم إلغاء هذا الاختيار نتيجة لأنه لا يتوافق مع قيمه ومعتقداته الذاتية (Hambrick and Mason 1984; Kalelkar and Khan 2016; Yung and Chen 2018).

إن ارتباط القدرة الإدارية المرتفعة بتحسين أداء الشركة يرجع لأن الموهوبين والمتفوقين من الناحية العقلية والعلمية لهم قدرة أعلى على فهم بيئة الأعمال التي تعمل فيها شركاتهم، مما يمكنهم من تكييف قراراتهم التشغيلية بشكل أفضل، مع استراتيجيات تقرير مالي تبتعد عن ممارسات التقرير التي يمكن أن تدمر القيمة مثل ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية (Huang and Sun

(2017)، كما أنه يكون المديرين ذوى القدرة الإدارية المرتفعة أكثر قدرة على تقدير الإيرادات المستقبلية التي تمثل الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة غير الخاضعة لإدارة الأرباح، ومن ثم التحديد السابق ex- ante لأوجه القصور المحتملة لأعمال الشركة، واتخاذ قرارات تخفض الأثار السلبية لهذا القصور، إضافة إلى إدراك المشاركين في السوق لجودة معلومات أعلى ومخاطر معلومات أقل، للشركات التي لديها مديرين تنفيذيين ذوى قدرات إدارية مرتفعة مقارنة بالأقل قدرة إدارية، مما يحسن بيئة التعاقد والاستثمار لهذه الشركات (Petkevich and Prevost 2018; Gan 2019)

لذلك ارتبط تعريف القدرة الإدارية بالخصائص الفردية للمديرين التنفيذيين. وتعددت التعريفات للقدرة الإدارية وفقاً للقياس الذي استخدمته الدراسة لقياس القدرة الإدارية، نظراً لأن القدرة الإدارية للمدير التنفيذي يصعب ملاحظتها بشكل مباشر (Baik et al., 2011) على سبيل المثال، ربطت دراسة (Francis et al. 2008; Baik et al., 2011) القدرة الإدارية بسمعة المدير التنفيذي مقاسة بمدى تتبع الصحف له خلال خمس سنوات سابقة، وقد تبنت دراسة (Demerjian et al., 2012) تعريف القدرة الإدارية بناءً على كفاءة الإدارة في توليد الإيرادات، كما استدلّت دراسة (Albrecht et al., 2018) على القدرة الإدارية بمفهوم الكفاءة المحاسبية مقاسة بالخبرة الوظيفية في إعداد القوائم المالية، أما دراسة (Lauck et al., 2020) فعرفت القدرة الإدارية بانتقال المدير التنفيذي إلى شركة أخرى بما يسمح بالفصل بين أثر الشركة وأثر المديرين التنفيذيين، بينما استخدمت دراسة (Dikolli et al., 2020) نزاهة المدير التنفيذي كدلالة على قدرته الإدارية.

وفى ضوء ما سبق يتضح للباحث أن القدرة الإدارية ترتبط بصورة أساسية بالخصائص الفردية للمدير التنفيذي والتي تمكنه من فهم بيئة الأعمال التي تعمل فيها الشركة. وتنقسم هذه الخصائص إلى قدرات ذاتية كالموهبة والمعتقدات، الثقة بالنفس، النزاهة، المهارة الإدارية، ودرجة الميل إلى المخاطرة، وقدرات مكتسبة مثل التعليم والمعرفة، والخبرات الوظيفية، السمعة والأسلوب الإداري، وتندمج هذه الخصائص وتشكل قدرة المدير التنفيذي على اتخاذ أفضل القرارات والاستخدام الأمثل لموارد الشركة، وكفاءة تحويل المدخلات إلى مخرجات وخلق القيمة للشركة.

ويعتبر قياس القدرة الإدارية هام لاختبار مدى مساهمة الإدارة في أداء الشركة، ويعطى فهماً أفضل للاختلاف في الأداء بين الشركات المتشابهة في نفس الصناعة، ولاتخاذ المشاركين في السوق ومراقب الحسابات قراراتهم بشأن الشركة. وفى هذا السياق طور (Demerjian et al., 2012) مقياساً كمياً للقدرة الإدارية بناءً على الكفاءة المرتبطة بالصناعة وتحويل الموارد إلى إيرادات، وتم بناء قياس القدرة الإدارية على خطوتين:

**الخطوة الأولى:** قياس كفاءة الشركة باستخدام تحليل مغلف البيانات **data envelopment analysis (DEA)**، الذي يعتبر أداة إحصائية لقياس الكفاءة النسبية لوحدات اتخاذ القرار (الشركات) (DMUs) "decision-making units"، وتحويل كل وحدة اتخاذ القرار المدخلات إلى مخرجات. وقد استخدم Demerjian et al., (2012) لقياس كفاءة الشركة مقياس واحد للمخرجات وهو الإيرادات، وسبعة عناصر من المدخلات وهي؛ صافي الأصول الثابتة، صافي الأرباح التشغيلي، صافي البحوث والتطوير، الشهرة المشتركة، الأصول غير الملموسة الأخرى، تكلفة البضاعة المباعة، مصروفات التسويق، والمصروفات الإدارية والعمومية. مع تحديد أوزان لكل من المدخلات والمخرجات لكل وحدة اتخاذ القرار لحساب مؤشر الكفاءة لها، حيث تتراوح الكفاءة بين (0) و (1).

**الخطوة الثانية: تقدير القدرة الإدارية،** تم استخدام كفاءة الشركة التي تم الحصول عليها في الخطوة الأولى لقياس القدرة الإدارية، باعتبار أن كفاءة الشركة تتضمن كفاءة خاصة بالمدير، وكفاءة خاصة بالشركة ذاتها، فقد تم تقسيم كفاءة الشركة إلى عوامل خاصة بالشركة تؤثر على كفاءتها وهي؛ حجم الشركة، الحصة السوقية، التدفقات النقدية المتاحة، دورة حياة الشركة، تعقد العمليات، العمليات الأجنبية، وباستخدام تحليل انحدار Tobit للكفاءة والرقابة على العوامل الخاصة بالشركة وعلاقات الارتباط المتداخلة بينها، تكون البواقي Residual من نموذج الانحدار هي المقياس للقدرة الإدارية.

**وفيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة للقدرة الإدارية للمدير التنفيذي على بيئة التقرير المالي،** اختبرت الدراسات السابقة تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على عملية إعداد التقارير المالية، ولم تتفق نتائج الدراسات على ذلك الأثر، فقد وجدت مجموعة من الدراسات تأثير إيجابي على نتائج أعمال الشركة Demerjian et al., 2012; Demerjian et al., 2013; Huang and Sun 2017; Gan and Park 2017; Cornaggia et al., 2017; Dias De Moura and Sun 2017; Berglund et al., 2018;2019; مليجي et al., 2019; Cheng et al., 2020) ، فالقدرة الإدارية المرتفعة للمديرين التنفيذيين تحسن من جودة القوائم المالية واستمرارية الأرباح (Demerjian et al., 2012)، من منطلق أن المديرين ذوي القدرة الإدارية الأعلى أكثر معرفة ببيئة العمل والصناعة التي يعملون بها، بما يؤدي إلى تقديرات، وأحكام أكثر دقة وإمكانية اعتماد، فالشركات التي لديها مدير تنفيذي ذو قدرة إدارية مرتفعة ترتبط بانخفاض الأخطاء في تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وتقدير أكثر دقة للاستحقاقات الاختيارية، وباحتمال أقل لإعادة إصدار لاحق للقوائم المالية (Demerjian et al., 2013)، كما ترتبط الشركات التي لديها

مديرين تنفيذيين ذوى قدرات إدارية مرتفعة بممارسات أرباح حقيقية أقل، وتخفيض الأثر السلبى لإدارة الأرباح الحقيقية على الأداء المستقبلي للشركة (Huang and Sun 2017)، علاوة على ذلك ترتبط القدرة الإدارية طردياً بالقيمة الحدية للنقود (Gan and Park 2017).

كما يقيم محللو التصنيف الائتماني القدرة الإدارية المرتفعة كتخفيض لتأثير العوامل المحددة لمخاطر الائتمان لدى الشركة مثل الأرباح السالبة والانخفاض في تغطية الفائدة (et al., 2017) (Cornaggia)، حيث تساعد القدرة الإدارية المرتفعة على إدارة أفضل لأصول الشركة (Dias De Moura et al., 2019)، وترتبط القدرة الإدارية بعلاقة إيجابية معنوية بكل من التحفظ المحاسبي، والتوقيت المناسب للإفصاح عن التقارير المالية، ولغة الإعلان عن الأرباح، في حين ترتبط القدرة الإدارية بعلاقة سلبية معنوية بكل من عدم تماثل المعلومات وبخطر انهيار أسعار الأسهم (مليجي 2019)، ومن ثم تؤثر القدرة الإدارية إيجاباً على تحسين كفاءة الاستثمار (Gan 2019)، وعلى قرارات واستراتيجيات الشركة (Cheng et al., 2020)، وبالتالي تحسين في الأداء المستقبلي للشركة (Berglund et al., 2018; Cheng et al., 2020).

على الجانب الآخر، بناءً على نظرية الوكالة التي تفترض أن المديرين لديهم القدرة على أن يعملوا على تعظيم مصالحهم الشخصية مستغلين في ذلك عدم تماثل المعلومات بينهم وبين المساهمين (Hendry 2005)، فإنه من المتوقع أن المديرين التنفيذيين الأعلى قدرة إدارية الذين لديهم حوافز للتغيير المتعمد في القوائم المالية لإظهارها بصورة تخالف الواقع الاقتصادي لها، يستخدمون ما لديهم من معرفة بمجال العمل والصناعة وما لديهم من موهبة ومهارات وخبرات وكفاءة محاسبية، لإدارة الأرباح انتهازياً مقارنة بالمديرين الأقل قدرة إدارية (Albrecht et al., 2018).

كما يمكن استخدام القدرة الإدارية في زيادة ثروة الإدارة على حساب حملة الأسهم، واستغلال القدرة الإدارية المرتفعة على تقييم الفرص المستقبلية والتنبؤ بنتائجها في أداء عمليات الاتجار الداخلي للأسهم وتحقيق عوائد غير عادية (Arora et al., 2017)، وقد وجدت دراسة حسين (2018) في بيئة الممارسة المهنية المصرية علاقة إيجابية معنوية بين القدرة الإدارية للمديرين وممارسة إدارة الأرباح الحقيقية، مما يشير إلى استثمار المديرين لقدراتهم ومهاراتهم في التلاعب بالأنشطة التشغيلية للشركة، بزيادة حجم المبيعات بشكل وهمي، تحقيق مستويات غير عادية من الإنتاج، والتحكم في النفقات الاختيارية بهدف توجيه الأرباح لمستويات معينة مستهدفة سلفاً، وذلك بدلاً من استخدام الإدارة لمهاراتهم وقدراتهم الإدارية في تحقيق المستهدف من الأرباح دون الانخراط في تلك الممارسات التي انعكست بالسلب على الأداء المالي المستقبلي للشركات، دون

تأثير القدرة الإدارية للمديرين على تخفيض ذلك الأثر السلبي لإدارة الأرباح الحقيقية على الأداء المستقبلي للشركات.

وقد أشارت دراسة (Demerjian et al., 2020) إلى أن المديرين التنفيذيين الذين لديهم قدرة إدارية مرتفعة أكثر احتمالاً للقيام بتمهيد الدخل المقصود مقارنة بالمديرين الأقل قدرة إدارية. كما وجدت دراسات أخرى (Tian 2014; Cheung et al., 2017; Li et al., 2020) أن استخدام المديرين التنفيذيين القدرة الإدارية المرتفعة في تحسين الأداء وبيئة التقرير المالي بدلا من استخدامها كفرصة لإدارة الأرباح وارتكاب الغش في القوائم المالية مرهونا بوجود هيكل رقابة داخلية قوى، وآليات حوكمة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى ارتباط مفهوم القدرة الإدارية بالخصائص الفردية للمديرين التنفيذيين، التي تمكنهم من فهم بيئة الأعمال التي تعمل فيها الشركة، والاستخدام الأمثل لمواردها، وكفاءة تحويل المدخلات إلى مخرجات، ومن ثم خلق القيمة للشركة. ولقد ارتبط قياس القدرة الإدارية بمفهوم الكفاءة، فالقد طور (Demerjian et al., 2012) مقياساً كمياً للقدرة الإدارية بالاعتماد على قياس كفاءة الشركة باستخدام تحليل مغلف البيانات، الذي على أساسه تم تقدير القدرة الإدارية.

وأما فيما يتعلق بتأثير القدرة الإدارية على بيئة التقرير المالي، يخلص الباحث إلى عدم وجود اتفاق بين الدراسات على المردود الإيجابي للقدرة الإدارية على تحسين الأداء وبيئة التقرير المالي، فقد يستغل المديرين التنفيذيين القدرة الإدارية المرتفعة في القيام بإدارة الأرباح وارتكاب الغش في القوائم المالية بدلا من استخدامها في تحسين الأداء وبيئة التقرير المالي، وخلق قيمة للشركة.

## 2/6- تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة واشتقاق الفرض الأول للبحث

يتأثر نموذج تسعير عملية المراجعة بالعديد من العوامل الاقتصادية، وقد حددت دراسة (Simunic 1980) أن أتعب المراجعة هي نتيجة حاصل ضرب كمية الخدمة المقدمة  $\times$  سعر وحدة المراجعة المطلوبة من قبل منشأة المراجعة، وتتأثر كمية الخدمة المقدمة بنظام التقرير المالي للشركة عميل المراجعة، فيؤدي زيادة تعرض مراقب الحسابات لمخاطر التقاضي نتيجة فشل عملية المراجعة، إلى زيادة جهد وساعات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى مستوى مقبول، وبالتالي زيادة أتعب المراجعة نتيجة لزيادة جهد وساعات المراجعة، وإضافة علاوة للمخاطر المحتمل التعرض لها.

قد اهتمت العديد من الدراسات في مجال تسعير عملية المراجعة (Bedard and Johnstone 2004; Kim et al., 2012; Woo and Lim 2015) بدراسة أثر خصائص الشركة محل المراجعة على أتعاب المراجعة. ووجدت هذه الدراسات أن تسعير المراجعة دالة في مخاطر العميل والأعمال، ويعدل مراقب الحسابات من استجابته وفقاً لتقييمه لمخاطر الارتباط بعمل المراجعة، فكلما زادت مخاطر العميل كلما زاد جهد مراقب الحسابات لتخفيض خطر المراجعة، وبالتالي زيادة ساعات وأتعاب المراجعة، ويوجد حافظ أقل لمراقب الحسابات لزيادة جهد المراجعة إذا كانت مخاطر العميل أقل (Woo and Lim 2015).

يشكل المدبرون التنفيذيون سلوك الشركة ولهم أثر على ممارسات التقرير المالي، وهياكل الرقابة الداخلية. وقد اهتمت العديد من الدراسات لاختبار مدى انعكاس خصائص المديرين التنفيذيين على إدراك مراقب الحسابات لمخاطر العميل بصفة عامة، وعلى تحدد أتعاب المراجعة بصفة خاصة، وفي هذا السياق هدفت دراسة (Kalelkar and Khan 2016) إلى اختبار أثر الخبرة المحاسبية والمالية للمدير التنفيذي المكتسبة من وظيفته السابقة في المجال المحاسبي على أتعاب المراجعة، وباستخدام عينة من الشركات الأمريكية مكونة من 77 شركة لم يحدث بها تغيير للمدير التنفيذي مقابل 81 شركة قامت بتغيير المدير التنفيذي بها وتعيين مدير تنفيذي له خبرة مالية، وذلك خلال الفترة من 2004-2013، ووجدت نتائج الدراسة أن الشركات التي يشغل بها منصب المدير التنفيذي خبير مالي تدفع أتعاب مراجعة أقل بنسبة 8.5% بمقدار 310000 دولار مقارنة بالشركات الأخرى التي لا يكون المدير التنفيذي بها ذو خبرة مالية. وقد فسرت الدراسة هذه النتيجة، بتقييم مراقب الحسابات لمخاطر ارتباط منخفضة لعمل المراجعة الذي يعين خبير مالي في منصب المدير التنفيذي، نتيجة لارتباط المدير التنفيذي ذو الخبرة المالية بالتحسن في جودة الأرباح، وتخفيض التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وزيادة الربحية، وتخفيض فشل الشركة ومن ثم تخفيض مخاطر الأعمال ومخاطر المراجعة، وخلصت الدراسة إلى أن مراقبي الحسابات يأخذوا في الاعتبار الخلفية المالية للمديرين التنفيذيين، وتكون محدد هام في تحديد أتعاب المراجعة. كما اختبرت دراسة (Mitra et al., 2019) أثر القدرة الإدارية على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وأتعاب المراجعة في الشركات الأمريكية، وباستخدام عينة مكونة من 12942 خلال الفترة من 2003-2011، أشارت نتائج الدراسة إلى أن الثقة الإدارية الزائدة ترتبط بمخاطر تقارير مالية ومخاطر مراجعة مرتفعة، مما يدفع مراقب الحسابات لاستخدام موارد أكثر، وجهد أعلى لتخفيض مخاطر فشل المراجعة، وإضافة علاوة مخاطر عند تسعير أتعاب المراجعة لمقابلة الجهد الإضافي ولتغطية أي خسائر محتملة من الدعاوى القضائية، مما يؤدي إلى ارتفاع أتعاب المراجعة. كما وجدت الدراسة علاقة سلبية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، مما يشير إلى أن القدرة الإدارية تخفض من مخاطر المراجعة، وتترجم في أتعاب أقل. كما وجدت الدراسة أن

المتغير التفاعلي بين القدرة الإدارية والثقة الإدارية الزائدة وعلاقته بألعاب المراجعة سالب ومعنوي، مما يقدم دليل تطبيقي على أن القدرة الإدارية تخفض من العلاقة الإيجابية بين الثقة الإدارية الزائدة وألعاب المراجعة، فتؤدى القدرة الإدارية المرتفعة للمدير التنفيذي في الشركات التي لديها مديرين لديهم ثقة إدارية زائدة إلى تخفيض ألعاب المراجعة بنسبة 6.3% مقارنة بالشركات ذات ثقة إدارية زائدة وقدرة إدارية منخفضة. وقد فسرت الدراسة هذه النتائج مجتمعة، بأنه يكون المديرون التنفيذيون ذوى القدرة الإدارية المرتفعة أكثر قدرة على تجميع المعلومات المالية، وإصدار أحكام وتقديرات محاسبية أكثر دقة، ومن ثم إنتاج تقارير مالية ملاءمة وذات تمثيل صادق للواقع الاقتصادي للشركة، مما يخفض مخاطر التقرير المالي، ويخفض الشك المهني لدى مراقب الحسابات بأن القوائم المالية تتضمن تحريفات جوهرية، وتخفيض الحافز لديه بزيادة الجهد المخطط لعملية المراجعة، ومن ثم منح الشركات التي لديها قدرات إدارية مرتفعة خصم ألعاب، حتى عندما تكون تلك الشركات مرتبطة بثقة إدارية زائدة.

وقد فسرت دراسة Hrazdil et al., (2020) أثر الخصائص الشخصية للمديرين التنفيذيين في الشركات الأمريكية، وفقاً لنظرية العوامل الخمس للشخصية العليا في دراسات علم النفس وهي؛ الانفتاح openness، الضمير conscientiousness، الانبساط extraversion، القبول agreeableness، العصابية neuroticism، على تقبل المخاطر والأثر المترتب على ألعاب المراجعة، وباستخدام عينة تتكون من 9431 شركة/سنة خلال الفترة من 2002-2012، أشارت نتائج الدراسة أن درجة تقبل المخاطر تتأثر بالخصائص الفردية للمدير التنفيذي، مما يؤدي إلى إدخال مراقب الحسابات لعامل السمات الشخصية للمدير التنفيذي ضمن نموذج تقييم مخاطر الارتباط بعمل المراجعة، وقد وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين تقبل المدير التنفيذي للمخاطر وألعاب المراجعة، نتيجة أن شخصية المدير التنفيذي لها أثر إضافي على تقييم مراقب الحسابات لمخاطر العمل بالإضافة للمخاطر المرتبطة بأعمال الشركة.

وفى نفس السياق، استهدفت دراسة Salehi et al., (2020) تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وكل من إدارة الأرباح وهيكل الرقابة الداخلية، وألعاب المراجعة. وقد استخدمت الدراسة عينة من 190 شركة مقيدة في بورصة طهران خلال الفترة من 2009-2016، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين القدرة الإدارية وجودة هيكل الرقابة الداخلية، وعلاقة إيجابية معنوية بين جودة هيكل الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح الحقيقية، وسلبية مع إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، وأن الشركات التي بها مديرين تنفيذيين ذو قدرات إدارية مرتفعة أقل احتمالاً لإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية. كما وجدت الدراسة علاقة سلبية بين القدرة الإدارية وألعاب المراجعة، وأن ألعاب المراجعة تزيد بزيادة استخدام الشركات لإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، وليس لها علاقة بإدارة الأرباح الحقيقية. وأشارت الدراسة إلى

أهمية تعيين الشركات لمديرين ذوي قدرات إدارية مرتفعة، لما لذلك من تأثير إيجابي على كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية، وتخفيض احتمالات إدارة الأرباح، والتعديل اللاحق في القوائم المالية، وخلق قيمة للشركة عن طريق دفع أتعاب مراجعة أقل مقارنة بالشركات الأخرى التي لديها مديرين ذوي قدرة إدارية أقل. وخلصت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية المرتفعة تمثل إشارة لأصحاب المصالح في الشركة ولمراقب الحسابات، بمصادقية القوائم المالية بما يؤدي إلى تعظيم قيمة حملة الأسهم، وتخفيض خطر المراجعة ومن ثم تخفيض أتعاب المراجعة.

كما هدفت دراسة Lauck et al., (2020) إلى اختبار إلى أي مدى تختلف أتعاب المراجعة باختلاف الخصائص الفردية للمديرين التنفيذيين، وباستخدام عينة من 67154 مدير تنفيذي من 12446 شركة/سنة من الشركات الأمريكية، خلال الفترة من 2000-2012، وباستخدام مدخل روابط المجموع connection approach group باعتبارها شبكة تحرك أو اتصال المدير التنفيذي خلال سوق العمل، بحيث يكون على الأقل كل مجموعة بها مدير تنفيذي انتقل من شركة لأخرى لتحديد أثر انتقال المدير التنفيذي بالإضافة للمديرين غير المنتقلين من شركة لأخرى، بما يسمح بفصل وتحديد أثر المديرين التنفيذيين عن الآثار الثابتة الأخرى الخاصة بالشركة والزمن. وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه تمثل خصائص المديرين التنفيذيين من 20% إلى 39% من الاختلافات في أتعاب المراجعة غير المفسرة unexplained audit fees. كما أوضحت النتائج معنوية الآثار الفردية للمديرين التنفيذيين ووجود أثر اقتصادي إضافي لها على تحديد أتعاب المراجعة، وأن القدرة الإدارية لها علاقة سلبية مع أتعاب المراجعة.

وفي نفس السياق، هدفت دراسة Dikolli et al., (2020) بتحليل المتضمنات الاقتصادية لنزاهة المدير التنفيذي، باختبار استجابة أتعاب المراجعة لنزاهة المدير التنفيذي مقاسة بدرجة التوافق المدرك بين أقوال وأفعال المدير التنفيذي، واستخدمت الدراسة عينة مكونة من 16534 مشاهدة من تحليل المحتوى لمناقشات مجلس الإدارة وخطابات المساهمين للمدير التنفيذي خلال الفترة من 2000-2012، وأوضحت نتائج الدراسة استجابة مراقب الحسابات لجوانب عدم النزاهة بزيادة أتعاب المراجعة، وزيادة الجهد بإجراءات مراجعة إضافية، بهدف تخفيض مخاطر عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وتخفيض مخاطر التقاضي المحتملة.

مما سبق يتضح أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة توصلت لوجود علاقة سلبية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، من خلال أثر القدرة الإدارية على تخفيض مخاطر التقرير المالي الأمر الذي ينعكس على إدراك وتقييم مراقب الحسابات لمخاطر مراجعة أقل لعميل المراجعة الذي لديه مدير تنفيذي ذو قدرات إدارية مرتفعة، ومنحه خصم أتعاب،



مما يخفض أتعاب المراجعة، مقارنة بعميل المراجعة الأقل قدرة إدارية، ومن ثم يمكن للباحث اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي:

**H<sub>1</sub>: تؤثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين سلباً على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

**3/6- تحليل أثر الحالة المالية لعميل المراجعة على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة واشتقاق**

### الفرض الثاني للبحث

تفترض النظرية المحاسبية الإيجابية أن المديرين كأفراد يتمتعون بالرشد من المتوقع أن يقوموا بالتصرفات التي تحقق منفعتهم الخاصة بما يعظم من ثرواتهم (Watts and Zimmerman 1990) وفي ظل وجود عدم تماثل المعلومات، يميل المديرين لاختيار السياسات المحاسبية التي تحقق لهم أقصى منفعة شخصية، وتؤدي الحوافز المختلفة إلى قيام المديرين بإدارة الأرباح و/أو إدارة التنبؤات. ويسعى المساهمون لحل هذه المشكلة من خلال آليات الحوكمة للإشراف على المديرين التنفيذيين (Hendry 2005)، مع أهمية المراجعة الخارجية كآلية للرقابة والإشراف المنتظم على الأداء وسلوك الإدارة لتخفيض الفرص المتاحة لها لتعظيم المصلحة الذاتية انتهازياً على حساب حملة الأسهم (Singh et al., 2019).

وقد أكدت الإصدارات المهنية (معيار المراجعة المصري 2008 رقم 240 IAASB ; 2017 شحاتة 2017 (Hribar et al, 2014; Gul et al., 2018; Qu et al., 2020) على ضرورة تقييم مراقب الحسابات لمدى وجود عامل أو أكثر من عوامل الغش والتي تعرف بمثلث الغش، وهي؛ الحافز، الفرصة، التبرير، وذلك عند تقييمه لمدى وجود مخاطر تحريفات جوهرية في القوائم المالية لعميل المراجعة، وقد حددت هذه الإصدارات المهنية والدراسات الأكاديمية الأزمة المالية لعميل المراجعة كأحد الحوافز الرئيسية التي تمثل ضغط على الإدارة لممارسة السلوك الانتهازي، وإدارة الأرباح و/أو الغش في القوائم المالية، كمحاولة من الخروج من الأزمة أو إخفاءها تجنباً للأثار السلبية من إعلان أخبار سيئة من خلال القوائم المالية.

ويميل المديرين في الشركات التي تواجه أزمة مالية إلى إدارة الأرباح لأعلى لتجنب مخالفة اتفاقيات الاقتراض، وتجنباً لفقدان أحد أصحاب المصالح الرئيسيين (المقرضين) (Dichev and Skinner 2002; Beneish et al., 2012)، أو للتأثير على سعر السهم للحد الذي يقابل حصول الإدارة على المكافآت، أو تجنب وضع الشركة في قوائم معاملات خاصة من قبل هيئة الرقابة

المالية والشطب من البورصة (Chen et al., 2010)، كما يمكن أن يقوم المديرون في الشركات التي تعاني من أزمة مالية بإدارة الأرباح لأسفل للتفاوض على جدول الدين (Jaggi and lee 2002). وتختلف استراتيجيات إدارة الأرباح بناءً على شدة الأزمة المالية، فتستخدم الشركات في المرحلة الأولى من الأزمة إدارة الأرباح بالتأثير الحقيقي على المعلومات المحاسبية كتأجيل بعض العمليات إلى سنة مالية تالية - كالبيع والشراء والاستثمار وتخفيض إنفاق المصروفات العمومية، وذلك النوع من القرارات يكون له أثر حقيقي على المعلومات المحاسبية من خلال التأثير على صافي التدفقات النقدية، وعند زيادة شدة الأزمة تدخل الشركة في ممارسة إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية (Nagar and Sen 2018)، وتواجه الشركات التي تتعرض لأزمة مالية بنقص في الموارد الضرورية لإعداد تقارير يمكن الاعتماد عليها، وتواجه ضغط من أجل التحيز المتعمد في القوائم المالية لإخفاء انخفاض الأداء.

وتعتبر الأزمة المالية للشركات واحتمال تدهور الأعمال في المستقبل، أحد العوامل الهامة التي ينبغي مراقب الحسابات أخذها في الاعتبار عند تقييم مخاطر المراجعة، كما تلعب دوراً هاماً في تسعير المراجعة (Woo and Lim 2015) على النحو الذي معه قد يستخدم المشاركون في السوق أتعاب المراجعة المفصح عنها كمؤشر للحالة المالية للشركة (Stanley 2011).

واهتمت النظريات في علم المراجعة (Simunic 1980; Pratt and Stice 1994) بكيفية تقدير مراقب الحسابات مخاطر العميل عند تسعير المراجعة. فافتراض (Simunic 1980) أن مراقب الحسابات محايد للمخاطر، ويرغب في تخفيض خسائر التعرض للتقاضي، ويحدد مراقب الحسابات أتعاب المراجعة بناءً على تقييمه لجودة نظم التقرير لدى عميل المراجعة، فيزداد جهد وإجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر التحريفات الجوهرية ومخاطر التقاضي إلى مستوى مقبول، ومن ثم تزداد أتعاب المراجعة كعلاوة للمخاطر. كما حدد (Pratt and Stice 1994) أهمية الحكم المهني لمراقبي الحسابات في اتخاذ قرار تسعير المراجعة والذي حددته الدراسة في ثلاث خطوات يقوم بهم مراقب الحسابات لتقدير أتعاب المراجعة المطلوبة، **الخطوة الأولى**، تتمثل في تقدير القيمة المتوقعة لخسائر أعمال مراقب الحسابات من الارتباط مع عميل المراجعة. **الخطوة الثانية**، تحديد مراقب الحسابات مبلغ الاستثمار في عملية المراجعة بالحد الذي تتساوى فيه المنافع من تخفيض الخسائر المحتملة مع التكلفة الحدية لاستثمارات المراجعة الإضافية، **الخطوة الثالثة**، تحديد التكلفة الكلية المتوقعة أو أتعاب المراجعة التي تغطي تكاليف الاستثمار في عملية المراجعة، والقيمة المتوقعة للخسائر المستقبلية.

وأشار Pratt and Stice (1994) أن الوضع المالي لعميل المراجعة هو الاعتبار الأساسي في تقييم مراقبي الحسابات لمخاطر التقاضي والتخطيط للمراجعة وتحديد أتعاب المراجعة، فقد وجدت نتائج الدراسة ارتباط الحالة المالية السيئة لعميل المراجعة بارتفاع مخاطر التقاضي، وحصول مراقب الحسابات على المزيد من أدلة المراجعة، وارتفاع أتعاب المراجعة، وأن تقييم مراقب الحسابات لمخاطر التقاضي المحتملة من الارتباط بالشركة محل المراجعة أوضح قدر كبير من الاختلاف في أتعاب المراجعة، مما يشير إلى أن مراقبي الحسابات يفرضون علاوة على أتعاب المراجعة للتأمين ضد خسائر التقاضي المستقبلية، وهذه العلاوة ليس لها علاقة بخصائص العميل الأخرى بخلاف الوضع المالي السيء للعميل.

وقد اتفقت العديد من الدراسات مع النظرية على العلاقة الطردية بين أتعاب المراجعة والحالة المالية السيئة لعميل المراجعة، وأن أتعاب المراجعة تعكس مخاطر عميل المراجعة الحالية والمستقبلية، فقد اختبرت دراسة Stanley (2011) العلاقة بين أتعاب المراجعة والتغيرات المستقبلية في الحالة الاقتصادية لعميل المراجعة، وباستخدام عينة من 31057 شركة/سنة من الشركات المقيدة في البورصات الأمريكية خلال الفترة من 2000-2007، أشارت نتائج الدراسة لوجود علاقة سلبية معنوية بين أتعاب المراجعة والتغير في الأداء التشغيلي لعميل المراجعة لسنة تالية، وقد أوضحت النتائج أن أتعاب المراجعة تعكس التغيرات المستقبلية في أرباح العميل، وقد خلصت الدراسة إلى أنه تعد أتعاب المراجعة مؤشراً لمستوى الأداء التشغيلي للشركة الذي يعد أحد أبعاد مخاطر أعمال العميل.

كما قدمت دراسة الديسبي (2013) إطاراً مقترحاً للتفاعل بين مخاطر الأعمال وآليات الحوكمة وأتعاب المراجعة ومحتوى تقرير مراقب الحسابات، وباستخدام عينة مكونة من 61 شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية لعام 2011، وجدت الدراسة فيما يتعلق بالعلاقة بين مخاطر الأعمال وأتعاب المراجعة، علاقة إيجابية معنوية بين أتعاب المراجعة وكل من حجم الأصول في الفترة السابقة، نوع مراقب الحسابات، العائد على التدفق النقدي من العمليات التشغيلية في الفترة السابقة، ومعدل الرفع المالي في الفترة السابقة. كما وجدت علاقة سلبية معنوية بين أتعاب المراجعة ومجموع قيم المخزون والمدينون إلى إجمالي الأصول في الفترة السابقة.

وفي نفس السياق اختبرت دراسة Hribar et al., (2014) ما إذا كانت أتعاب المراجعة تعكس جودة المحاسبة، وما إذا كانت أتعاب المراجعة تتضمن التكلفة المتوقعة التي يمكن أن يتحملها مراقب الحسابات نتيجة انخفاض جودة أرباح الشركة، وباستخدام عينة من 37461 مشاهدة لأتعاب المراجعة غير المفسرة لعينة من الشركات الأمريكية. أشارت نتائج الدراسة لوجود

علاقة طردية بين أتعاب المراجعة غير المفسرة والتعديلات اللاحقة في القوائم المالية، كما أن لأتعاب المراجعة غير المفسرة محتوى إعلامي وقدرة تنبؤية بالغش في القوائم المالية، وبخطابات تعليق SEC بخصوص القوائم المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن أتعاب المراجعة تعكس التحركات المستقبلية في مخاطر العميل.

وقد هدفت دراسة (Cho et al., 2017) ما إذا كان مراقبو الحسابات يأخذوا في الاعتبار جودة الاستحقاقات عند تقدير أتعاب المراجعة، وباستخدام عينة من 12184 شركة/سنة من الشركات المقيدة في بورصة كوريا خلال الفترة من 2000-2012. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين جودة الاستحقاقات وساعات وأتعاب المراجعة.

وفى نفس السياق، اختبرت دراسة (Bhaskar et al., 2017) الارتباط بين مخالفة الشركات لشروط تعهدات الدين في الشركات التي تشير معلوماتها المالية بوجود أزمة مالية مقارنة بالشركات التي تشير بياناتها المالية بحالة استقرار مالي وأتعاب المراجعة، وباستخدام عينة مكونة من 28318 شركة/سنة من الشركات المقيدة في البورصات الأمريكية خلال الفترة من 2000-2008. أشارت نتائج الدراسة إلى زيادة أتعاب المراجعة للشركات المخالفة لتعهدات الدين لجميع شركات العينة، وفسرت الدراسة هذه النتيجة إلى تقييم مراقب الحسابات عدم الاتساق في المعلومات المحاسبية للشركات التي لديها مخالفة لتعهدات الدين- الذي يعد في حد ذاته مؤشراً على وجود أزمة مالية- بالرغم من أن بياناتها المالية الأخرى تشير إلى حالة استقرار مالي (Z-Score) ( $3 >$ )، كتلاعب في القوائم المالية، وزيادة احتمال وجود تحريفات جوهرية، مما أدى إلى استجابته لمخاطر الغش في القوائم المالية بزيادة جهد وأتعاب المراجعة.

كما قامت دراسة (Abernathy et al. 2018) باختبار علاقة أتعاب المراجعة المتبقية Residual Audit Fees ببيئة المعلومات المحاسبية لعميل المراجعة، وباستخدام عينة من 28837 شركة/سنة من الشركات المدرجة في البورصات الأمريكية خلال الفترة من 2000-2011. وجدت نتائج الدراسة علاقة سلبية بين أتعاب المراجعة المتبقية وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، كما لها علاقة سلبية مع دقة تنبؤات المحللين الماليين. وقد خلصت الدراسة أن أتعاب المراجعة لها محتوى إعلامي عن جودة المعلومات المحاسبية، وأن أتعاب المراجعة المتبقية تمثل علاوة مخاطر مضافة على أتعاب المراجعة لمقابلة مخاطر أعمال مراقب الحسابات نتيجة مخاطر عميل المراجعة.

مما سبق يتضح للباحث، أن الحالة المالية السيئة لعميل المراجعة، تمثل أحد الضغوط على إدارة الشركة التي يحتتمل معها أن تقوم الإدارة بالتحيز المتعمد في القوائم المالية لإخفاء انخفاض الأداء، وإعداد قوائم مالية تتضمن تحريفات جوهرية، وانخفاض مصداقية القوائم المالية. وفي هذه الحالة من المرجح أكثر أن يقيم مراقب الحسابات هذه الشركة كمخاطر عميل مرتفعة، وإذ قبل مراقب الحسابات الارتباط مع هذا العميل إذا كان عميلاً جديداً، أو استمر في قبول تقديم خدمة المراجعة له إذا كان عميلاً قائماً، سيكون أمام مراقب الحسابات بديلين، ليسا مانعين بالتبادل، بل يمكن مزجهما معاً، البديل الأول وهو أن يحافظ مراقب الحسابات على مستوى مقبول من مخاطر المراجعة عن طريق زيادة الاختبارات واستخدام منشأة المراجعة لمراقبي الحسابات من الأكثر خبرة لديها لتخفيض مخاطر الاكتشاف إلى مستوى مقبول. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الموارد المخصصة لإجراء عملية المراجعة لهذا العميل. أما البديل الثاني فهو أن مراقب الحسابات يضيف علاوة مخاطر على أتعاب المراجعة، وطلب أتعاب أعلى في مقابل قبول المستوى المرتفع من مخاطر المراجعة، والتكاليف المحتملة للدفاع في الدعاوى القضائية من المساهمين أو التسوية المباشرة معهم، والخسارة المحتملة للسمعة نتيجة مزاعم ارتكاب مراقب الحسابات لمخالفات.

وسواء اختار مراقب الحسابات البديل الأول أو اختار البديل الثاني، أو قام بالمزج بين البديلين، سيؤدي إلى زيادة في أتعاب المراجعة المطلوبة من العميل ذو مخاطر الأعمال المرتفعة.

إن الإدارة لديها الفرصة على ارتكاب حالات الغش، نظراً لأنها في وضع يمكنها من التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية، وتقديم معلومات مالية محرفة عن عمد (مضللة) fraudulent financial information (نصر 2017)، لذلك من الضروري قيام مراقب الحسابات بفهم وتحديد المعايير الأخلاقية للمديرين التنفيذيين كعامل خطر للغش في القوائم المالية. (Hendry 2005; Stanley 2011; Tian 2014; Hsieh et al., 2020).

إن شخصية والقيم الأخلاقية للمديرين التنفيذيين والقدرات الإدارية لهم تحدد اتجاههم نحو ارتكاب حالات الغش عندما يواجهون بحوافز انتهازية قد تؤثر على أحكامهم وقراراتهم، حيث إن 89% من الغش المحاسبي في الشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية يرجع إلى المدير التنفيذي و/أو المدير المالي، نتيجة مجموعة من الحوافز منها؛ تلبية توقعات المحللين الماليين، مقابلة الأهداف المالية المحددة داخلياً، إخفاء الحالة المتدهورة للشركة، زيادة سعر السهم، حوافز مكافآت الإدارة المرتبطة بالأرباح، إخفاء واقعة اختلاس الأصول (COSO 2010). وتندمج القدرات العقلية والذهنية للمدير التنفيذي مع الخبرة وفهم النظم والعمليات والسلطة لتكوين العامل الرابع من العوامل المؤدية لارتكاب الغش وهو القدرة الإدارية، التي تمكن المدير التنفيذي من تحديد فرص ارتكاب الغش بالشركة (Wolfe and Hermanson 2004).

لقد امتدت البحوث المحاسبية في مجال دراسة أثر القدرة الإدارية على ممارسات التقرير المالي وأتعاب المراجعة، للإجابة على تساؤل، هل أثر القدرة الإدارية على تحسين أداء الشركة وتخفيض أتعاب المراجعة هو أمر مطلق أم ينبغي اختباره مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية في سياق العلاقة والتي تمثل حوافز للمدير التنفيذي لارتكاب الغش؟ (Krishnan and Wang 2015; Li and Luo 2017; Cheung et al., 2017; Albrecht et al., 2018; Gul et al., 2018; Berglund et al., 2018)

ويتفق البعض) نصر (Chinniah 2017; Habib et al., 2013; Chen et al., 2010) 2015؛ أن الشركات التي تعاني من تدهور الأداء التشغيلي ووجود أزمة مالية يسعى المديرين بها إلى الخروج من الأزمة من خلال القيام بتصرف أخلاقي و/أو تصرف غير أخلاقي، رغبة منهم في الوصول إلى الاستقرار المالي، خوفا من تفاقم الأثار السلبية للتعثر المالي، والتي تؤدي بصورة حتمية إلى إفلاس الشركة.

ويوجد اتجاهان عكسيان لإدراك مراقب الحسابات للقدرة الإدارية المرتفعة للمدير التنفيذي عند مواجهة الشركة لأزمة مالية، **الاتجاه الأول**، أن القدرة الإدارية المرتفعة ترتبط مع تحسين في الأداء المالي للشركة في الفترة اللاحقة، وأن المديرين ذو القدرات الإدارية المرتفعة، لهم قدرة أفضل على استخدام موارد الشركة وتحويلها إلى إيرادات، والتغلب على المخاطر المالية الملحوظة (Andreou et al., 2015)، ومن ثم يخفض مراقب الحسابات من تقييمه لمخاطر التقاضي المحتملة ومنح خصم على أتعاب المراجعة حتى مع وجود أزمة مالية للشركة. أما **الاتجاه الثاني**، أن الشركات التي تعاني من أزمة مالية يواجه المديرين بها مجموعة من الأثار السلبية، والتي منها، فقدان السمعة، عدم مقابلة توقعات المحللين الماليين، انخفاض القدرة على الحصول على تمويل وارتفاع تكلفته، عدم مقابلة شروط الحصول على مكافآت، هذه الأثار السلبية تمثل حوافز لارتكاب حالات الغش في القوائم المالية، ومع تضافر القدرة الإدارية المرتفعة لدى المدير التنفيذي التي تمكنه من تحديد فرص ارتكاب الغش المتاحة بالشركة، والحوافز لارتكاب الغش، يتوقع أن يكون مراقب الحسابات أقل ميلاً لتقديم خصم أتعاب مع وجود قدرة إدارية مرتفعة، لشركات تعاني من أزمة مالية أو تواجه تحديات اقتصادية (Li and Luo 2017) ، وبدلاً من ذلك يكون من المتوقع أكثر أن هذه الأمور تقتضى من مراقب الحسابات زيادة الشك المهني، وزيادة إجراءات المرجعة لتخفيض خطر المراجعة إلى مستوى مقبول، بما يزيد من وقت جهد عملية المراجعة، وإضافة مراقب الحسابات لعلاوة مخاطر إضافية على أتعاب المراجعة (Gul et al., 2018) .

وفيما يتعلق بالدراسات التي دعمت نتائجها الاتجاه الأول، هدفت دراسة Krishnan and Wang (2015) إلى اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة واحتمال إصدار مراقب الحسابات رأى عن الاستمرارية، وباستخدام عينة مكونة من 5000 شركة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من 2000-2011، بعدد إجمالي مشاهدات 31000 شركة/سنة، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين القدرة وأتعب المراجعة، فقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض أتعب المراجعة بنسبة 6.85% أو بمقدار 89000 دولار للشركات في أعلى الرتب العشرية للقدرة إدارية مقارنة بالشركات أدنى الرتب العشرية للقدرة إدارية، بما يشير إلى انخفاض مخاطر الارتباط لمراقب الحسابات مع زيادة القدرة الإدارية نتيجة تحسين جودة الأرباح، وتخفيض مخاطر الأعمال، كما أشارت نتائج الدراسة إلى احتمال أن يصدر مراقب الحسابات رأياً عن الاستمرارية للشركات التي تعاني من أزمة مالية، إلا أن هذا الاحتمال يتناقض ويرتبط عكسياً مع زيادة القدرة الإدارية. واتفقت دراسة Berglund et al., (2018) مع نتائج Krishnan and Wang (2015)، بانخفاض احتمال إصدار مراقب الحسابات رأى عن الاستمرارية للشركات التي تعاني من أزمة مالية مع وجود قدرات إدارية مرتفعة. وباستخدام عينة من الشركات الأمريكية مكونة من 61039 شركة/ سنة، خلال الفترة من 2002-2014. اختبرت الدراسة مدخلين لكيفية تأثير القدرات الإدارية في خطأ مراقب الحسابات في تصنيف استمرارية الشركة، المدخل الأول هو "قناة الأداء"، أما المدخل الثاني فهو "قناة المعلومات"، فوفقاً لقناة الأداء يزداد الارتباط الإيجابي بين مستوى القدرة الإدارية في الفترة الحالية والأداء المالي في الفترة اللاحقة، فإذا دمج مراقب الحسابات ارتفاع مستوى القدرة الإدارية داخل تقييمه لاستمرارية الشركة، فمن المرجح أكثر أن يصدر رأياً نظيفاً حتى مع وجود مؤشرات التعثر المالي، أما وفقاً "قناة المعلومات، يدرك مراقب الحسابات أن القدرة الإدارية المرتفعة ترتبط مع معلومات حالية وتنبؤات مستقبلية دقيقة، فالقدرة الإدارية تحسن كمية و/أو جودة المعلومات المقدمة من الإدارة، مما يمكن مراقب الحسابات من التقييم بدقة أكبر حالة استمرارية العميل ويصدر رأى مراجعة يعكس بشكل أفضل احتمال استمرارية الشركة، وإصدار رأى عن الاستمرارية إذا كان له ما يبرره. وقد وجدت الدراسة هيمنة قناة الأداء عند تقييم مراقب الحسابات للقدرة الإدارية للشركات التي تعاني من أزمة مالية. فقد أشارت نتائج الدراسة أن القدرة الإدارية المرتفعة تخفض مخاطر الخطأ من النوع الأول وهي المخاطر الناتجة من أن يصدر مراقب الحسابات رأياً عن الاستمرارية لشركات تبقى وتستمر لاحقاً، وتزيد من مخاطر الخطأ من النوع الثاني، وهي المخاطر الناتجة من أن يصدر مراقب الحسابات تقرير نظيف لشركات تعلن إفلاسها خلال 12 شهر اللاحقة.

كما هدفت دراسة (Albrecht et al., 2018) لاختبار الأثر العكسية للقدرة الإدارية، مفاضة بمقياس بديل وهو الكفاءة المحاسبية للمدير التنفيذي المستمدة من الخبرة الوظيفية السابقة في مجال المحاسبة، على زيادة مخاطر التحريفات الجوهرية عند وجود حوافز انتهازية للمدير التنفيذي على إدارة الأرباح، وما إذا كان مراقب الحسابات يأخذ الجانب المظلم Dark Side من القدرة الإدارية عند وجود حوافز لإدارة الأرباح انتهازياً، وذلك من خلال اختبار مدى ارتباط أتعاب المراجعة بالتفاعل بين الكفاءة المحاسبية والحوافز الانتهازية للمدير التنفيذي. ومن خلال عينة من الشركات في الأمريكية مكونة 19058 شركة/سنة خلال الفترة من 2004-2013. اتضح أن التفاعل بين الكفاءة المحاسبية ومكافآت الإدارة له علاقة إيجابية معنووية مع التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، بما يشير إلى الجانب العكسي للكفاءة المحاسبية مع وجود حوافز للمديرين، في استغلال الخبرة في إنتاج قوائم مالية مضللة بدلا تقديم قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها. كما أوضحت نتائج الدراسة، أن مراقب الحسابات يمنح خصم على علاوة الأتعاب المضافة نتيجة وجود حوافز لإدارة الأرباح للشركات التي لديها مدير ذو كفاءة محاسبية، مما يشير إلى الثقة الزائدة لمراقب الحسابات تجاه المديرين التنفيذيين ذوي الخبرة المحاسبية بصرف النظر عن مؤشرات وجود إدارة أرباح انتهازية، بما يشير إلى تركيز مراقب الحسابات على الجانب الجيد فقط من الكفاءة المحاسبية للمديرين التنفيذيين في إعداد القوائم المالية.

**أما فيما يتعلق بالدراسات التي دعمت نتائجها الاتجاه الثاني،** فقد توقعت دراسة Li and Luo (2017) أنه عندما يكون عميل المراجعة لديه أزمات مالية، ويواجه مراقب الحسابات بمخاطر تقاضى مرتفعة، في هذه الحالة سيكون مراقب الحسابات أقل ميلاً لتقديم خصماً على أتعاب المراجعة، ولاختبار صحة هذا التوقع، هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين أتعاب المراجعة والقدرة الإدارية في سياق تعرض مراقب الحسابات لاحتمال مخاطر تقاضى مرتفعة، وباستخدام عينة من 6378 شركة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من 2001-2012 بإجمالي عدد مشاهدات 41812 شركة/سنة. أشارت نتائج الدراسة إلى زيادة أتعاب المراجعة عند وجود رأى عن الاستمرارية أو عند تقرير الشركة عن خسائر، ولم يقدم مراقب الحسابات خصم على أتعاب المراجعة لهذه الشركات، حتى إذا كان لديها قدرة إدارية مرتفعة، بل بدلا من ذلك أضاف علاوة مخاطر على أتعاب المراجعة، كما أتضح تقديم مراقب الحسابات خصم على أتعاب المراجعة للشركات ذات القدرة الإدارية المرتفعة ولا تعاني من أزمة مالية مقارنة بالشركات ذات القدرة الإدارية الأقل ولا تعاني من أزمة مالية.



كما هدفت دراسة Gul et al., (2018) لاختبار ما إذا كانت العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة تتأثر شرطياً بالأزمة المالية للشركة عميل المراجعة، وباستخدام عينة من 50058 شركة/سنة من الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة من 2000-2012. أوضحت نتائج الدراسة أنه كلما زادت القدرة الإدارية زادت الأتعب للشركات التي تعاني من أزمة مالية، وتنخفض في الشركات التي لا تعاني من أزمة مالية، حيث أتضح زيادة الأتعب للشركات بها قدرة إدارية مرتفعة مع وجود أزمة مالية بمقدار 12.5%، بينما انخفضت أتعب المراجعة بمقدار 6.11% للشركات التي بها قدرة إدارية مرتفعة مع عدم وجود أزمة مالية. كما تم ملاحظة أن الشركات ذات القدرة الإدارية المرتفعة وتعاين من أزمة مالية ترتبط بوجود مستحقات محاسبية أقل جودة، وزيادة في التعديلات اللاحقة للقوائم المالية، وتمارس عمليات إدارة أرباح، وتصدر تقارير مالية انتهازية لتعظيم مكافآتها المبنية على الأسهم، ولمقابلة ضغوط إعادة تمويل الدين بما يزيد من مخاطر المراجعة ويؤدي لزيادة أتعب المراجعة.

يتضح مما سبق، أنه يوجد تعارض في نتائج الدراسات على دور الحوافز الإدارية لإدارة الأرباح انتهازياً، على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة. وحيث تعتبر الأزمة المالية أحد الحوافز الإدارية التي اتفقت العديد من الدراسات على أنها تمثل دافعاً للمديرين التنفيذيين على إدارة الأرباح انتهازياً و/أو ارتكاب حالات الغش في القوائم المالية. كما اتفقت العديد من الدراسات أن القدرة الإدارية تسمح للمديرين التنفيذيين على تحديد فرص ارتكاب الغش الموجودة في الشركة وتخطى جوانب الرقابة الداخلية، مع القدرة على إخفاء ارتكاب الغش، مما يزيد من مخاطر عدم قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية. فقد حددت بعض الدراسات القدرة الإدارية "كعامل الفرصة" من عوامل مثلث الغش، ودراسات أخرى حددته "كعامل القدرة" داخل نموذج مربع الغش.

ولاختبار أثر القدرة الإدارية مع وجود أزمة مالية للشركة كأحد حوافز ارتكاب الغش على تقييم مراقب الحسابات لمخاطر التحريفات الجوهرية ومن ثم التأثير على أتعب المراجعة، ونظراً لعدم اتفاق الدراسات على تأثير وجود حوافز انتهازية للمديرين مع قدرات إدارية مرتفعة على تقييم مراقب الحسابات لمخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية محل المراجعة. ففي حين اتفقت نتائج بعض الدراسات أن وجود حوافز لارتكاب الغش مثل التعثر المالي وتعرض الشركة لأزمة مالية مع وجود قدرة إدارية، والتي تمثل عامل الفرصة لارتكاب الغش وأيضاً القدرة على ارتكابه، سيزيد من اتجاه الإدارة لارتكاب الغش واخفاؤه، ومن ثم زيادة مخاطر عدم الاكتشاف التي تواجه مراقب الحسابات، ومخاطر المراجعة الكلية بصفة عامة مما يؤدي إلى زيادة أتعب

المراجعة، إلا أن دراسات أخرى وجدت أن مراقب الحسابات يثق في القدرة الإدارية في توجيه الشركة نحو أداء أفضل حتى في حالة وجود حوافز انتهازية، وأن مراقب الحسابات يمنح خصم أتعاب للشركات التي لديها قدرة إدارية مرتفعة حتى في حالة الشركات التي لديها ضغوط لارتكاب الغش، وبالتالي يمكن للباحث اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

**H<sub>2</sub>**: يختلف التأثير السلبي للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الحالة المالية للشركة.

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال تقسيمه لمجموعة من الفروض الفرعية، على النحو التالي:

**H<sub>2a</sub>**: يختلف التأثير السلبي للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف معدل الرفع المالي.

**H<sub>2b</sub>**: يختلف التأثير السلبي للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مدى تحقيق الشركة لخسائر.

**H<sub>2c</sub>**: يختلف التأثير السلبي للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى احتمال التعثر المالي للشركات.

#### 4/6- الدراسة التطبيقية: التحليل الأساسي والتحليلات الأخرى

يستهدف هذا الجزء من البحث، عرض منهجية الدراسة التطبيقية، متضمناً أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيراتها، نتائج اختبار فروض البحث، التحليل الإضافي لإضافة القوة على نتائج الدراسة، وأخيراً تحليل الحساسية، وذلك على النحو التالي:

#### 1/4/6- أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، وتحديدًا اختبار أثر القدرة الإدارية على أتعاب المراجعة، باعتبار أن أتعاب المراجعة متغير يمكن ملاحظته كمقياس بديل عن تقييم مراقب الحسابات للجهد والوقت المحتمل بذله لتنفيذ عملية المراجعة ولمخاطر عملية المراجعة المحتملة، قياساً على بعض الدراسات السابقة (Kalelkar and Khan 2016; Mitra et al., 2019; Hrazdil et al., 2020; Lauck et al., 2020).

كما تستهدف الدراسة التطبيقية، اختبار ما إذا كان تأثير القدرة الإدارية على أتعاب المراجعة سيختلف باختلاف الحالة المالية للشركة، وذلك باختبار أثر الحالة المالية لعميل المراجعة على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، قياساً على (Krishnan and Wang 2015; Li and Luo 2017; Gul et al., 2018).

وتتم الاختبارات السابق الإشارة إليها، مع الأخذ في الاعتبار بعض المتغيرات الرقابية التي تعتبر من المحددات الهامة المؤثرة على نموذج تسعير المراجعة، وتتمثل في؛ حجم الشركة، عمر الشركة، العمليات الأجنبية، معدل العائد على الأصول، القيمة الدفترية إلى السوقية، التدفقات النقدية التشغيلية، حجم منشأة المراجعة، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، رأى المراجعة قياساً على (Krishnan and Wang 2015; Gul et al., 2018).

#### 2/4/6- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2015-2019، وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات روعي في اختيارها أن تمثل الشركات بخلاف البنوك لما لعملياته من طبيعة خاصة، وأن تتوافر لها البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة. ولذا تم استبعاد الشركات التي لم يتمكن الباحث من الحصول على القوائم المالية أو تقرير مراقب الحسابات لها، أو محضر اجتماع مجلس الإدارة المحدد به أتعاب مراقب الحسابات، لأي سنة خلال فترة الدراسة، وبذلك بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة (50) شركة، بحجم مشاهدات (250) سنة/شركة، تمثل 14 قطاع. ويلخص الجدول التالي بيانات العينة.

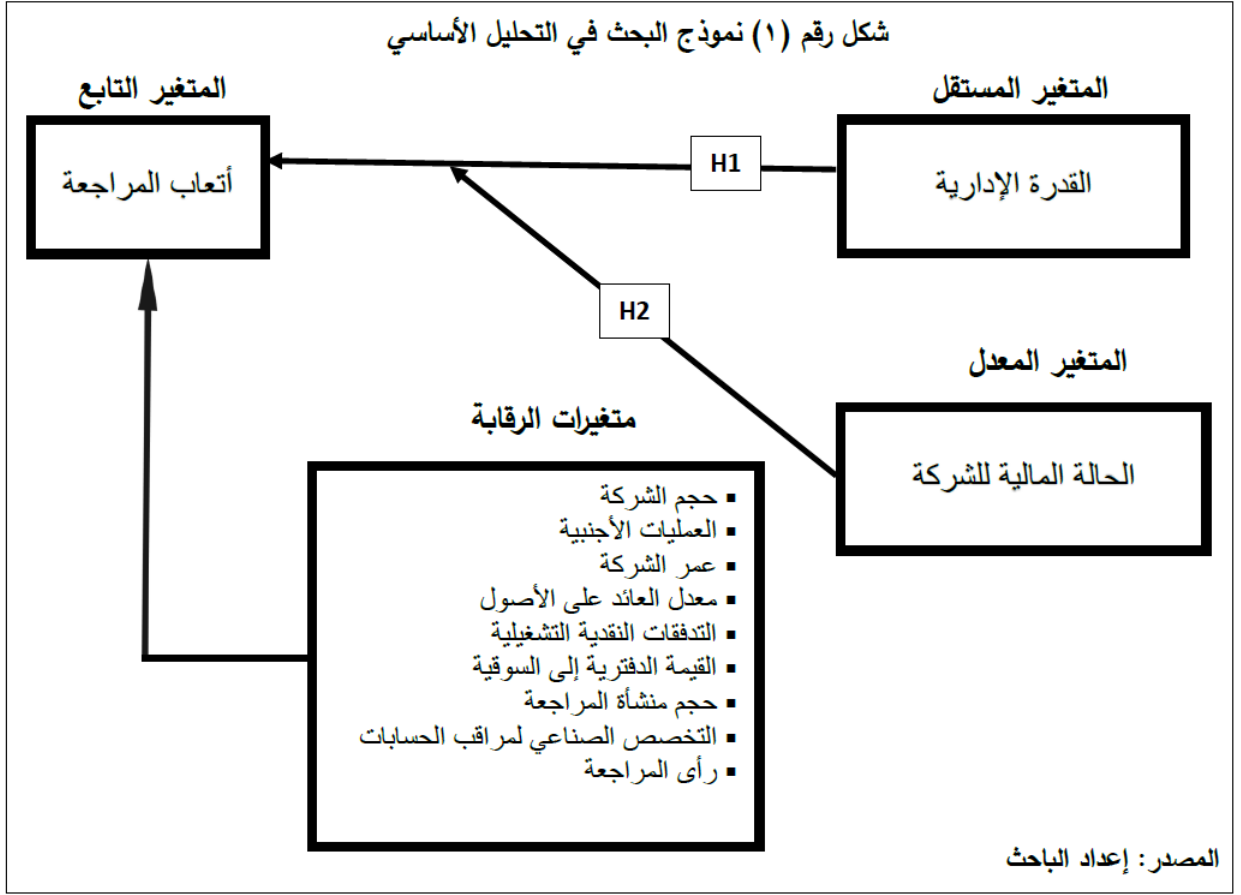
عدد المشاهدات	عدد الشركات	القطاع
15	3	الموارد الأساسية
15	3	الرعاية الصحية والادوية
15	3	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
45	9	العقارات
15	3	السياحة والترفيه
5	1	المرافق
30	6	الأغذية والمشروبات والتبغ
10	2	الطاقة والخدمات المساندة
5	1	خدمات النقل والشحن
50	10	الخدمات المالية غير المصرفية
15	3	المقاولات والإنشاءات الهندسية
5	1	مواد البناء
10	2	الورق ومواد التعبئة والتغليف
<u>15</u>	<u>3</u>	المنسوجات والسلع المعمرة
250	50	الإجمالي

#### 3/4/6- نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة (التحليل الأساسي)

لأغراض اختبار تأثير القدرة الإدارية للمدير التنفيذي على أتعاب المراجعة، وهل تتأثر هذه العلاقة شرطياً بالحالة المالية للشركة، استلزم ذلك تناول كل من؛ نموذج البحث، وتوصيف وقياس المتغيرات. وذلك على النحو التالي:

#### 1/3/4/6- نموذج البحث

يظهر نموذج البحث على النحو التالي:



#### 2/3/4/6- توصيف وقياس متغيرات الدراسة<sup>4</sup>

استناداً إلى فروض الدراسة، يمكن توصيف وقياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

##### أولاً: المتغير التابع

يمثل المتغير التابع للدراسة في **أتعاب المراجعة**، وهو المقابل الذي يحصل عليه مراقب الحسابات لتنفيذ عملية المراجعة، ويكون نتيجة تفاوض بين الجمعية العامة للشركة ومراقب الحسابات. وتم قياسه بالاتساق مع الدراسات السابقة (Albrecht et al., 2017; Bills et al., 2018) باللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة.

<sup>4</sup> يرجع لجدول (2) لتعريف المتغيرات

### ثانياً: المتغير المستقل

ويعرف لأغراض القياس في هذه الدراسة بكفاءة المدير التنفيذي في استخدام موارد الشركة وتحويلها إلى إيرادات (Demerjian et al., 2012). وبالالتساق (Demerjian et al., 2012) تم قياس هذا المتغير على خطوتين؛

#### الخطوة الأولى: تقدير كفاءة الشركة

تم استخدام أسلوب مغلف البيانات لتقدير كفاءة الشركة داخل الصناعات بمقارنة المبيعات التي تولدها كل شركة وفقاً للمدخلات التي تستخدمها بناءً على المعادلة التالية:

$$\max_v \theta = \frac{Sales}{v1CoGS + v2SG\&A + v3PPE}$$

حيث:

$\max_v \theta$ : كفاءة الشركة

$Sales$ : مخرجات الشركة متمثلة في المبيعات

المدخلات تتكون من ثلاث؛

$CoGS$ : تكلفة البضاعة المباعة

$SG\&A$ : المصروفات الإدارية والعمومية

$PPE$ : صافي الأصول والممتلكات والمعدات

وتتراوح قيمة الكفاءة بين (0) و(1)، لتعكس القيود في البرنامج الأمثل optimization program، فالشركات التي تأخذ القيمة (1) هي الشركات الأكثر كفاءة، وكلما ابتعدت القيمة عن (1) تقل الكفاءة، وتقع القيمة (0) في أبعد نقطة في منحنى الكفاءة.

#### الخطوة الثانية: تقدير القدرة الإدارية

تم استخدام كفاءة الشركة لقياس القدرة الإدارية باعتبار أن كفاءة الشركة تتضمن كفاءة خاصة بالمدير التنفيذي، وكفاءة خاصة بالشركة ذاتها كمحددات للكفاءة، وتم تقسيم كفاءة الشركة إلى عوامل خاصة بالشركة وهي؛ حجم الشركة، الحصة السوقية للشركة، التدفقات النقدية المتاحة، دورة الحياة، تعقد العمليات، العمليات الأجنبية، وباستخدام انحدار Tobit يتم الحصول على البواقي التي تكون معبراً عن القدرة الإدارية وذلك على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{Firm Efficiency}_i = & \beta_0 + \beta_1 \text{Ln (Total Assets)}_i + \beta_2 \text{Market Share}_i \\ & + \beta_3 \text{Free Cash Flow Indicator}_i + \beta_4 \text{Ln (Age)}_i \\ & + \beta_5 \text{Business Segment Concentration}_i \\ & + \beta_6 \text{Foreign Currency Indicator}_i + \text{Year} + \varepsilon_i \end{aligned} \quad (1)$$

#### ثالثاً: المتغير المعدل

ويعرف لأغراض القياس في هذه الدراسة بأنه مدى تعرض الشركة لأزمة مالية، بدلالة عدد من العوامل الاقتصادية التي تصنف كمخاطر أعمال للشركة محل المراجعة، ومن ثم تم قياس الحالة المالية للشركة باستخدام ثلاث قياسات تمثل مؤشرات للحالة المالية للشركة ولمخاطر المراجعة) بالاتساق مع (Stanley 2011; Li and Luo 2017)، وذلك على النحو التالي:

- **معدل الرفع المالي:** هو مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل عملياتها، وتواجه الشركات ذات الرفع المالي المرتفع من زيادة مخاطر عدم القدرة على السداد. وتم قياس معدل الرفع المالي بإجمالي الالتزامات مقسوماً على إجمالي الأصول.

- **تحقيق الشركة لخسائر:** يعبر عن الأداء السيء للشركة خلال السنة، وما يتبعه من إشارة سلبية للسوق ولمراقب الحسابات عن قدرة الشركة على الاستمرار وتم قياسه بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا حققت المنشأة خسائر و(0) بخلاف ذلك.

- **التعثر المالي (Altman (1968) Z-score:** يستخدم للتنبؤ بالتعثر المالي للشركة ومدى صحتها المالية، ويتم قياسه وفقاً للمعادلة التالية

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 0.999X_5$$

حيث:

$$X_1 = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_3 = \text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_4 = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} / \text{القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات}$$

$$X_5 = \text{إجمالي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

وتم التعبير عن الناتج من معادلة Z بمتغير وهمى يأخذ القيمة (2) إذا كانت Z أقل من 1.81 (يشير لارتفاع احتمال التعثر المالي للشركة خلال 12 شهر)، والقيمة (1) إذا كانت Z بين 1.81 و2.99 (منطقة رمادية gray zone غير محددة التوقع) ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت Z أكبر من 3 (يشير لانخفاض احتمال التعثر المالي للشركة خلال 12 شهر) بالاتساق مع (Krishnan and Wang 2015).

#### رابعاً: المتغيرات الرقابية

تم استخدام مجموعة من المتغيرات الرقابية، والتي توصلت العديد من الدراسات بأن لها تأثير على أتعاب المراجعة، ومن المحددات الهامة لها وتتضمن؛

- **حجم الشركة:** للرقابة على أحد أهم الخصائص التشغيلية للشركة التي تحدد قدرة الشركة على تحقيق أهدافها، وقد تم الاعتماد على قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول قياساً على (Li and Luo 2017; Gunn et al., 2019).

- **العمليات الأجنبية:** للرقابة على تعقد عمليات الشركة، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال متغير وهمى يأخذ القيمة (1) حالة وجود عمليات أجنبية والقيمة (صفر) بخلاف ذلك قياساً على (Cho et al., 2017; Gunn et al., 2019; Qu et al., 2020).

- **عمر الشركة:** يقصد به فترة وجود المنشأة في السوق وهي الفترة بين إنشاء وتأسيس الشركة حتى السنة محل الدراسة. وتم قياسه بلوغاريتم عدد السنوات منذ تأسيس الشركة وحتى السنة محل الدراسة (Krishnan and Wang 2015).

- **معدل العائد على الأصول:** للرقابة على ربحية الشركة، وتم قياسه بنسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول (Bills et al., 2017; Li and Luo 2017).

- **التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية:** للرقابة على قدرة الشركة على تحقيق الإيرادات على أساس نقدي، وتم قياسها بالتدفقات النقدية للشركة مقسومة على إجمالي الأصول (Hsieh et al., 2020).



- القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية: للرقابة على جودة القوائم المالية، وتم قياس هذا المتغير بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية مقسومة على القيمة السوقية لحقوق الملكية بالاتساق مع (Qu et al., 2020).

- حجم منشأة المراجعة: يقصد به انتماء منشأة المراجعة لإحدى منشآت المراجعة من الأربعة الكبار أو الانتماء لمنشآت مراجعة بخلاف الأربعة الكبار. وبالاتساق مع هذا التعريف تم قياس هذا المتغير من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا تم مراجعة الشركة من قبل مكتب محاسبة ومراجعة في شراكة مع أحد الأربعة الكبار والقيمة (صفر) بخلاف ذلك قياساً على (Bills et al., 2017; Cho et al. 2017).

- التخصص الصناعي لمراقب الحسابات: تم الاعتماد على قياس التخصص الصناعي باستخدام مدخل الحصة السوقية على قياساً (Huang et al., 2007) وذلك باستخدام المعادلة التالية:  
التخصص مراقب الحسابات الصناعي =

$$100 \times \frac{\text{عدد عملاء المراجعة في منشأة المراجعة في صناعة معينة}}{\text{عدد عملاء المراجعة في كل منشآت المراجعة في هذه الصناعة}}$$

- رأى المراجعة: ويقصد به الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن القوائم المالية الذي يصدره في تقرير المراجعة. وتم قياس رأى المراجعة بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) حالة ما إذا كان رأى مراقب الحسابات رأياً معديلاً، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك قياساً على (Huang et al., 2007).

جدول (2)  
تعريف متغيرات الدراسة

العلاقة المتوقعة	القياس		المتغير	
	لو غار يتم أتعاب المراجعة.	=	<i>L_AFE</i>	أتعاب المراجعة
-	مؤشر القدرة الإدارية وفقاً لـ (Demerjian et al., 2012)	=	<i>MGR_ABILITY</i>	القدرة الإدارية
+	إجمالي الالتزامات مقسوماً على إجمالي الأصول.	=	<i>LEV</i>	معدل الرفع المالي
+	(1) إذا حققت المنشأة خسائر و(0) بخلاف ذلك.	=	<i>LOSS</i>	تحقيق الشركة لخسائر
+	Z-SCORE = 2 إذا كانت Z أقل من 1.81 ، Z-SCORE = 1 إذا كانت Z بين 1.81 و 2.99 ، Z-SCORE = 0 إذا كانت Z أكبر من 3.	=	<i>Z-SCORE</i>	التعثر المالي
+	لو غار يتم إجمالي الأصول.	=	<i>SIZE</i>	حجم الشركة
+	(1) حالة وجود عمليات أجنبية و (0) بخلاف ذلك.	=	<i>FOREIGN</i>	العمليات الأجنبية
-	لو غار يتم عدد السنوات منذ تأسيس الشركة وحتى السنة محل الدراسة.	=	<i>AGE</i>	عمر الشركة
-	صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الأصول.	=	<i>ROA</i>	معدل العائد على الأصول
+	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مقسومة على إجمالي الأصول.	=	<i>CFO</i>	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
-	القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقسومة على القيمة السوقية لحقوق الملكية	=	<i>BKTMK</i>	القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية
+	(1) إذا تم مراجعة الشركة من قبل مكتب محاسبة ومراجعة في شراكة مع أحد الأربعة الكبار و (0) بخلاف ذلك.	=	<i>AUDIT_SIZE</i>	حجم منشأة المراجعة
+	عدد عملاء المراجعة في منشأة المراجعة في صناعة معينة مقسوماً على عدد عملاء المراجعة في كل منشآت المراجعة في هذه الصناعة	=	<i>SPEC</i>	التخصص الصناعي لمراقب الحسابات
+	(1) حالة ما إذا كان رأى مراقب الحسابات رأياً معادلاً، و (0) بخلاف ذلك.	=	<i>OPINION</i>	رأى المراجعة

وبشأن تجميع بيانات متغيرات الدراسة، فقد تم جمع أتعاب المراجعة من محضر اجتماع الجمعية العامة لمساهمين الشركة محل الدراسة داخل العينة، في تاريخ تصديق الجمعية العامة للمساهمين

على تقرير مراقب الحسابات عن السنة الحالية، وتعيين مراقب الحسابات للسنة التالية والذي عادة ما يكون بين 12/31 إلى 3/31. وقد تم الحصول على محاضر اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين المستخدمة في الدراسة من الموقع الرسمي للبورصة المصرية<sup>5</sup>، ومن شركة مصر لنشر المعلومات، أما باقي متغيرات الدراسة وأي بيانات لازمة لحساب أي متغير فتم تجميعها من القوائم المالية المنشورة على مواقع الشركة محل الدراسة، وموقع مباشر<sup>6</sup>.

#### 4/4/6- تحليل النتائج

#### 1/4/4/6- الإحصاء الوصفي

يوضح الجدول رقم (3) عدد المشاهدات والمتوسط والوسيط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (3) الإحصاء الوصفي				
	N	Median	Mean	Std. Deviation
<i>Ln_AFEE</i>	250	11.6082	11.7618	.8613
<i>MGR_ABILITY</i>	250	-.0314	.0003	.1686
<i>LEV</i>	250	.4779	.4776	.2163
<i>LOSS</i>	250	.00	.20	.398
<i>Z-SCORE</i>	250	2.00	1.36	.839
<i>SIZE</i>	250	20.9564	21.3274	2.3374
<i>FOREIGN</i>	250	1.00	.75	.433
<i>AGE</i>	250	3.1355	3.1608	.56434
<i>ROA</i>	250	.04280	.1000	.3143
<i>CFO</i>	250	.0232	.1042	.5237
<i>BKTMK</i>	250	1.0698	1.0187	.7865
<i>AUDIT_SIZE</i>	250	1.00	.58	.494
<i>SPEC</i>	250	.600	.567	.1990
<i>OPINION</i>	250	.00	.15	.360
<i>Valid N (listwise)</i>	250			

<sup>5</sup> <https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>

<sup>6</sup> <https://www.mubasher.info/countries/eg>

يتضح من الجدول السابق، أن متوسط أتعاب المراجعة 128258 جنيه مصري (محسوب من  $Ln\_AFEE$ )، وأن متوسط القدرة الإدارية 0.0003 وهو قريب من الصفر لأنه متوسط البواقي من انحدار Tobit لكفاءة الشركة، وأن متوسط الرفع المالي لشركات العينة 48% وهو مرتفع نسبياً، و 20% من شركات العينة حققت خسائر، وأن متوسط مؤشر التعثر المالي 1.36 مما يشير أن أكثر من نصف العينة يقع في منطقة التعثر المالي، لذلك تم حساب Frequencies لمتغير Z-SCORE ، وقد أتضح أن 59% يشير مؤشر Z-SCORE لها لارتفاع احتمال التعثر المالي للشركة خلال 12 شهر.

كما يتضح من نتائج الإحصاء الوصفي بالنسبة للخصائص التشغيلية للشركة أن متوسط اللوغاريتم الطبيعي للأصول، وعمر الشركة بلغ 21، 3 على التوالي و75% من الشركات لديها عمليات أجنبية. وبلغ متوسط العائد على الأصول، ومعدل التدفقات النقدية الى إجمالي الأصول، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى القيمة السوقية 10%، 10%، 1.01 على التوالي مما يشير إلى أداء مالي متوسط نظراً لارتفاع إجمالي أصول الشركة. أما فيما يتعلق بخصائص منشأة المراجعة ومراقب الحسابات، فاتضح من الجدول السابق أن 58% من شركات العينة تراجع من قبل منشآت المراجعة من الأربعة الكبار، ومتوسط التخصص الصناعي 57% و15% من شركات العينة حصلت على رأياً معدلاً.

كما يوضح الجدول رقم (4) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (4)															
معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة															
N = 250															
	VI	V2	V3	V4	V5	V6	V7	V8	V9	V10	V11	V12	V14		
V1	Ln_AFEE	1													
V2	MGR_ABILITY	-.037 .564	1												
V3	LEV	.497** .000	.148* .020	1											
V4	LOSS	.092 .145	-.053 .403	.082 .198	1										
V5	Z-SCORE	.083 .194	-.290** .000	.266** .000	.337** .000	1									
V6	SIZE	.562** .000	-.002 .980	.530** .000	-.021 .746	.119 .061	1								
V7	FOREIGN	-.019 .771	.001 .988	-.004 .951	.148* .019	-.032 .610	-.018 .780	1							
V8	AGE	-.301** .000	-.002 .980	-.147* .020	-.123 .051	-.211** .001	-.323** .000	-.090 .158	1						
V9	ROA	.027 .670	.067 .293	-.005 .938	-.270** .000	-.406** .000	.076 .231	-.049 .445	.061 .339	1					
V10	CFO	.163** .010	.001 .985	-.088 .164	-.071 .264	-.246** .000	-.104 .101	.075 .239	.124* .049	.316** .000	1				
V11	BKTMK	-.112 .077	-.317** .000	-.261** .000	.037 .561	.363** .000	-.015 .812	-.002 .979	-.138* .029	-.252** .000	-.129* .042	1			
V12	AUDIT_SIZE	.373** .000	.107 .091	.354** .000	.037 .565	-.029 .650	.482** .000	-.146* .021	-.297** .000	.007 .915	-.090 .157	-.021 .746	1		
V13	SPEC	.405** .000	.086 .174	.196** .002	.061 .333	-.046 .465	.438** .000	-.127* .046	-.169** .008	.086 .173	.074 .241	-.138* .029	.550** .000	1	
V14	OPINION	-.182** .004	.043 .497	-.137* .030	.123 .053	-.060 .343	-.154* .015	.037 .563	.235** .000	-.067 .293	-.033 .599	.034 .595	-.276** .000	.052 .413	1

تمثل معنوية عند 1%، 5% على التوالي \*\*، \*

وتشير معاملات الارتباط الجدول (4) إلى وجود ارتباط عكسي غير معنوي بين المتغير *MGR\_ABILITY* والمتغير *Ln\_AFEE* مما يشير مبدئياً أن مراقب الحسابات يقدم خصم للشركات التي لديها قدرة إدارية مرتفعة. كما يلاحظ وجود ارتباط طردي بين متغيرات الحالة المالية للشركة (*LEV*، *LOSS*، *Z-SCORE*) وأتعب المراجعة، إلا أن الارتباط كان معنوي فقط مع *LEV*، مما يشير إلى أن الشركات التي لديها معدل رفع مالي مرتفع ترتبط مع زيادة في أتعب المراجعة. كما أظهرت نتائج ارتباط بيرسون فيما يتعلق بخصائص الشركة وجود ارتباط طردي معنوي بين كل من المتغيرين *SIZE*، *CFO*، والمتغير *Ln\_AFEE*، مما يشير إلى زيادة

أُتعبت المراجعة للشركات كبيرة الحجم، والتي لديها تدفقات نقدية أعلى. كما أظهرت معاملات الارتباط، ارتباط عكسي بين المتغيرين  $AGE$ ،  $BKTMK$  والمتغير  $Ln\_AFEE$ ، إلا أن الارتباط كان معنوي فقط مع  $AGE$ . كما تشير النتائج من الجدول السابق إلى وجود ارتباط طردي معنوي بين كل من المتغيرين  $AUDIT\_SIZE$ ،  $SPEC$ ، والمتغير التابع  $Ln\_AFEE$ ، مما يقدم دليل على الشركات التي تطلب مراجعة عالية الجودة تدفع أتعاب أعلى، بينما المتغير  $OPINION$  له علاقة عكسية معنوية مع المتغير  $Ln\_AFEE$ ، مما يفسر بأن الشركات التي من المحتمل أن تتلقى تقريراً معدلاً لا تسعى إلى تحقيق جودة مرتفعة أو تعيين مراقبي حسابات من منشآت مراجعة كبيرة، ومن ثم من المحتمل أكثر أن تدفع أتعاب مراجعة أقل.

#### 2/4/4/6- نتائج اختبارات الفروض

##### أ- نتائج اختبار الفرض الأول

يهدف الفرض الأول إلى اختبار أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتم اختبار هذا الفرض بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفقاً للسلاسل الزمنية المقطعية  $Panel\ data^7$ ، باستخدام النموذج التالي:

$$Ln\_AFEE_{it} = \beta_0 + \beta_1 MGR\_ABILITY_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 FOREIGN_{it} + \beta_4 AGE_{it} + \beta_5 ROA_{it} + \beta_6 CFO_{it} + \beta_7 BKTMK + \beta_8 AUDIT\_SIZE_{it} + \beta_9 SPEC_{it} + \beta_{10} OPINION + \epsilon_{it} \quad (2)$$

ويظهر الجدول رقم (5) نتائج اختبار نموذج الانحدار رقم (2) على النحو التالي:

<sup>7</sup> تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفقاً للسلاسل الزمنية المقطعية  $Panel\ data$  لكل نماذج الدراسة، وذلك لأن بيانات الدراسة عبر الزمن والصناعات وبيئتها هذا النوع من التحليل الرقابة على تأثيرات الزمن والصناعة، كما يأخذ هذا التحليل في الاعتبار الاختلاف بين الوحدات  $heterogeneity$  التي تمثل في هذه الدراسة الخصائص الثابتة للمديرين التنفيذيين.

ولاختبار النموذج المناسب لبيانات الدراسة بين النموذجين الشائعين في الاستخدام لـ  $Panel\ data$ ؛ نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)  $Fixed\ Effects\ Model$ ، أو نموذج التأثيرات العشوائية (REM)  $Random\ Effects\ Model$ ، تم إجراء  $Hausman\ Test$  لجميع نماذج الدراسة، ووفقاً لهذا الاختبار يكون:

Null hypothesis: FEM and REM do not differ substantially

Alt hypothesis: FEM and REM differ substantiall

وإذا كانت قيمة  $chi^2$  أقل من أو تساوى 0.05 يتم رفض فرض العدم ويكون النموذج المناسب للبيانات هو FEM، أما إذا كانت  $chi^2$  أكبر من 0.05 يكون النموذج المناسب لتفسير المخرجات هو REM (Gujarati 2011). وقد كانت  $chi^2$  لجميع نماذج الدراسة أقل من 0.05 (وتم استخدام FEM)، ما عدا نموذجي الدراسة رقم (5) ورقم (8) كانت قيمة  $chi^2$  لاختبار  $Hausman$  أكبر من 0.05 لذلك كان النموذج المناسب لهما هو REM.

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الأول

number of obs = 250				Collinearity Statistics	
<i>Ln AFEE</i>	Coef.	t	P> t	Tolerance	VIF
<i>MGR_ABILITY</i>	-1.235084	-3.89	0.000	.771	1.298
<i>SIZE</i>	.1797165	8.39	0.000	.610	1.638
<i>FOREIGN</i>	.0833717	0.82	0.413	.908	1.101
<i>AGE</i>	-.1896646	-2.11	0.036	.824	1.213
<i>ROA</i>	-.2913709	-2.22	0.027	.838	1.193
<i>CFO</i>	.4789681	4.62	0.000	.836	1.197
<i>BKTMK</i>	-.0588189	-0.98	0.326	.797	1.255
<i>AUDIT_SIZE</i>	.2529787	1.96	0.052	.544	1.838
<i>SPEC</i>	1.132915	3.61	0.000	.549	1.822
<i>OPINION</i>	.0004493	0.00	0.997	.803	1.246
<i>_cons</i>	7.927224	13.13	0.000		
<i>Year</i>	Included				
<i>Industry</i>	Included				
<i>R-sq:</i>	0.4180				
<i>Prob &gt; F</i>	0.0000				

يتضح من تحليل نتائج تحليل الانحدار الجدول رقم (5) أن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات أقل من 5 مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين المتغير *MGR\_ABILITY*، والمتغير *Ln\_AFEE* حيث ( $t = -3.89, p = 0.000$ )، ويفسر ذلك بأن مراقب الحسابات يمنح الشركات ذات القدرات الإدارية المرتفعة خصم أتعاب. وهذه النتيجة تتسق مع نتائج (Krishnan and Wang 2015; Kalelkar and Khan 2016; Gul et al., 2018)، والتي قدمت دليلاً على التأثير الإيجابي للقدرة الإدارية على تحسين الأداء المالي للشركة، وبيئة التقرير، وتخفيض التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الخطأ أو الغش، مما يؤدي إلى تقييم مراقب الحسابات القدرة الإدارية داخل مخاطر أعمال أقل، ومن ثم مخاطر مراجعة أقل، الأمر الذي معه يخفض إجراءات المراجعة والوقت المخطط لأداء عملية المراجعة، وتخفيض أتعاب المراجعة.

كما تبين وجود علاقة إيجابية معنوية بين متغيرات الرقابة *CFO*، *SIZE*، *SPEC*، والمتغير *Ln\_AFEE* حيث ( $t = 8.39, p = 0.000$ )، ( $t = 4.62, p = 0.000$ )، ( $t = 3.61, p = 0.000$ ) على التوالي، كما أوضحت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية للمتغير *AUDIT\_SIZE* عند مستوى معنوية 0.10 حيث ( $t = 1.96, p = 0.052$ )، ووجود علاقة سلبية معنوية بين متغيرين الرقابة *ROA*، *AGE*، والمتغير التابع حيث ( $t = -2.11, p = 0.036$ )، ( $t = -2.22, p = 0.027$ ) على التوالي بما يتفق مع توقع الباحث وبعض الدراسات التي توصلت إلى أن الشركات كبيرة الحجم، تتطلب جهد ووقت أكبر لمراجعتها، ومن ثم زيادة الأتعاب، وأنه كلما زاد معدل التدفقات النقدية للأصول كلما كان مؤشر لزيادة عمليات الشركة، ويرتبط بأتعاب مراجعة أعلى، كما أتضح أنه كلما زاد معدل العائد على الأصول تجنب مراقب الحسابات مخاطر التقاضي والسمعة ويمنح الشركة خصم أتعاب، وكلما زاد عمر الشركة كلما زادت المعرفة بها في السوق بصفة عامة، ولمراقبي الحسابات المقيدين بصفة خاصة مما قد يخفض من الوقت والجهد اللازم لمراجعتها، ومن ثم تخفيض الأتعاب، كما أن منشآت المراجعة من الأربعة الكبار، ومراقب الحسابات المتخصص يرتبط مع جودة مراجعة أعلى، وزيادة أتعاب المراجعة، وأن تأثير التخصص الصناعي أكبر من تأثير حجم المكتب على زيادة الأتعاب، ولم تتضح علاقة معنوية بين كل من *FOREIGN*، *BKTMK*، *OPINION*، والمتغير التابع. كما يتبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد قوة تفسير عناصر نموذج الانحدار المتعدد للتغيرات في أتعاب المراجعة حيث  $R-sq. = 0.4180$ .

إن نتائج تحليل الانحدار بصفة عامة، والخاصة بالعلاقة بين المتغير المستقل *MGR\_ABILITY* والمتغير التابع *Ln\_AFEE*، بصفة خاصة، تمكن الباحث من قبول الفرض الأول للبحث بأنه القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين تؤثر سلباً على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

#### ب- نتائج اختبار الفرض الثاني

يهدف الفرض الثاني إلى اختبار أثر الحالة المالية للشركة (كمتغير معدل) على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة. ونظراً للاختلاف في نتائج الدراسات على تقييم مراقب الحسابات للقدرة الإدارية داخل أتعاب المراجعة للشركات التي تواجه أزمة مالية، الأمر الذي أرجعه الباحث



لاختلاف إدراك وتقييم مراقب الحسابات لمخاطر المراجعة وفقاً لبديل القياس المستخدم في الدراسة، وكذلك لاختلاف إدراك وتقييم مراقب الحسابات لإمكانية الاعتماد على القدرة الإدارية على تخفيض تلك المخاطر، وعدم استخدام القدرة الإدارية كفرصة للتلاعب وإدارة الأرباح انتهازياً خاصة في ظل وجود حافز لديهم لإخفاء حالة الأزمة المالية التي تمر بها الشركة، الأمر الذي قد يتوقف أيضاً على نوع الأزمة التي تواجهها الشركة، لذلك تم اختبار هذا الفرض من خلال ثلاثة مقاييس مختلفة للحالة المالية للشركة (معدل الرفع المالي، تحقيق الشركة لخسائر، التعثر المالي)، لاختبار اتجاه ومعنوية تأثير الحالة المالية على العلاقة محل الدراسة وفقاً لكل قياس على حدة، ومن ثم تم الاعتماد على ثلاثة نماذج للانحدار المتعدد على النحو التالي:

$$\begin{aligned} Ln\_AFEE_{it} = & \beta_0 + \beta_1 MGR\_ABILITY_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 MGR\_ABILITY_{it} * LEV_{it} + \beta_4 SIZE_{it} \\ & + \beta_5 FOREIGN_{it} + \beta_6 AGE_{it} + \beta_7 ROA_{it} + \beta_8 CFO_{it} + \beta_9 BKTMK + \beta_{10} AUDIT\_SIZE_{it} \\ & + \beta_{11} SPEC_{it} + \beta_{12} OPINION + \varepsilon_{it} \end{aligned} \quad (3)$$

$$\begin{aligned} Ln\_AFEE_{it} = & \beta_0 + \beta_1 MGR\_ABILITY_{it} + \beta_2 LOSS_{it} + \beta_3 MGR\_ABILITY_{it} * LOSS_{it} + \beta_4 SIZE_{it} \\ & + \beta_5 FOREIGN_{it} + \beta_6 AGE_{it} + \beta_7 ROA_{it} + \beta_8 CFO_{it} + \beta_9 BKTMK + \beta_{10} AUDIT\_SIZE_{it} \\ & + \beta_{11} SPEC_{it} + \beta_{12} OPINION + \varepsilon_{it} \end{aligned} \quad (4)$$

$$\begin{aligned} Ln\_AFEE_{it} = & \beta_0 + \beta_1 MGR\_ABILITY_{it} + \beta_2 Z\_SCORE_{it} + \beta_3 MGR\_ABILITY_{it} * Z\_SCORE_{it} \\ & + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 FOREIGN_{it} + \beta_6 AGE_{it} + \beta_7 ROA_{it} + \beta_8 CFO_{it} + \beta_9 BKTMK + \beta_{10} AUDIT\_SIZE_{it} \\ & + \beta_{11} SPEC_{it} + \beta_{12} OPINION + \varepsilon_{it} \end{aligned} \quad (5)$$

جدول رقم 8(6) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الثاني			
number of obs = 250			
<i>Ln AFEE</i>	Model (3) Coef. (z)	Model (4) Coef. (t)	Model (5) Coef. (t)
<i>MGR_ABILITY</i>	-1.761204*** (-2.78)	.6681988* (1.75)	-.356637 (-0.65)
<i>LEV</i>	1.221251*** (5.47)	—	—
<i>MGR_ABILITY * LEV</i>	2.722639** (2.28)	—	—
<i>LOSS</i>	—	.3068472*** (3.08)	—
<i>MGR_ABILITY * LOSS</i>	—	-1.843636*** (-3.76)	—
<i>Z-SCORE</i>	—	—	.1602538** (2.52)
<i>MGR_ABILITY * Z-SCORE</i>	—	—	.1051956 (0.32)
<i>SIZE</i>	.1323272*** (4.75)	.1950864*** (7.88)	.1909922*** (7.33)
<i>FOREIGN</i>	.0999948 (1.05)	.1274467 (1.29)	.1345466 (1.31)
<i>AGE</i>	-.1828851** (-2.23)	-.1612912* (-1.82)	-.1397793 (-1.51)
<i>ROA</i>	-.1959494 (-1.52)	-.1731816 (-1.30)	-.0995424 (-0.70)
<i>CFO</i>	.3806633*** (4.50)	.4714882*** (4.65)	.3829862*** (3.54)
<i>BKTMK</i>	-.0127678 (-0.22)	-.0368465 (-0.63)	-.0795917 (-1.31)
<i>AUDIT_SIZE</i>	.0612388 (0.53)	.2314306* (1.82)	.3772463*** (2.70)
<i>SPEC</i>	1.176185*** (4.34)	1.134576*** (3.71)	1.075249*** (3.34)
<i>OPINION</i>	-.1286647 (-1.10)	-.1378447 (-1.10)	-.0807526 (-0.62)
<i>cons</i>	8.124183*** (12.25)	7.187734*** (10.37)	7.041845*** (9.74)
<i>Year</i>	Included	Included	Included
<i>Industry</i>	Included	Included	Included
<i>R-sq:</i>	0.4940	0.4488	0.4044
<i>Prob &gt;</i>	chi2= 0.0000	F= 0.0000	F=0.0000

\*, \*\*, \*\*\* تمثل معنوية عند 10%، 5%، 1% على التوالي.

<sup>8</sup> تم التحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity لكل المتغيرات الداخلة في نماذج الانحدار كل نموذج على حدا.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار (نموذج رقم 3) وجود علاقة سلبية معنوية بين المتغير  $MGR\_ABILITY$  والمتغير  $Ln\_AFEE$ ، مما يشير إلى أن أتعاب المراجعة تكون أقل مع وجود قدرات إدارية أكبر للمديرين التنفيذيين، وعلاقة إيجابية معنوية بين  $LEV$ ، وبين المتغير  $Ln\_AFEE$  بما يتفق مع أن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع تدفع أتعاب أعلى نتيجة زيادة مخاطر الأعمال ورقابة المؤسسات المالية على أعمال تلك الشركات، واحتمال تعرض مراقب الحسابات لمخاطر تقاضى من المؤسسات المالية في حالة فشل عملية المراجعة، كما أنه وفقاً لنظرية الوكالة أن الشركات ذات معدل المديونية المرتفع، يزداد لديها حوافز الاتفاقات التعاقدية وشروط المديونية، ومن ثم يمكن لتلك الشركات التلاعب في الأرباح لمقابلة شروط الدين، وتخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للدين المتعمدة على البيانات المحاسبية، خاصة للشركات التي تكون في وضع يقترب من مخالفة هذه الشروط، لذلك يقيم مراقب الحسابات احتمال مرتفع لوجود تحريفات جوهرية للشركات ذات معدل الرفع المالي المرتفع، وتخطيط وقت وتكلفة أعلى لمراجعة القوائم المالية لهذه الشركات، وإضافة علاوة مخاطر، مما يترتب عليه زيادة أتعاب المراجعة بما يتفق مع (Woo and Lim 2015; الديسبي 2013; Stanley 2011). كما يتضح من نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة إيجابية معنوية بين المتغير التفاعلي  $MGR\_ABILITY * LEV$  وبين المتغير  $Ln\_AFEE$  ( $z = 2.28$ )، مما يشير إلى أن العلاقة العكسية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة أقل وضوحاً في الشركات التي لديها معدلات رفع مالي مرتفع حيث انخفضت العلاقة السلبية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة وتحولت إلى علاقة إيجابية معنوية، وأن مراقب الحسابات يحصل على أتعاب أعلى من تلك الشركات ذات معدل الرفع المالي المرتفع ولديها قدرة إدارية مرتفعة، مقارنة بالشركات التي لديها معدل رفع مالي منخفض وقدرة إدارية مرتفعة. ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى إدراك مراقب الحسابات للقدرة الإدارية في الشركات التي لديها معدل رفع مالي مرتفع كفرصة للإدارة للتلاعب في القوائم المالية لتجنب مخالفة الشروط التعاقدية. كما أن هذه الشركات تعاني من إعادة التمويل طويل الأجل، ومن ثم من زيادة احتمال الأداء الانتهازي للإدارة للحصول على القروض وعلى شروط أفضل مع المقرضين، وتعزيز سمعة الشركة في الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب الديون، مما يترتب عليه تقييم مراقب الحسابات مخاطر تعاقد مرتفعة، بما يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة، هذه النتيجة تمكن الباحث من قبول الفرض (H<sub>2a</sub>).

كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار (نموذج رقم 4) وجود علاقة إيجابية معنوية بين كل من المتغيرين  $MGR\_ABILITY$  و  $LOSS$  والمتغير  $Ln\_AFEE$ ، بينما ظهر معامل انحدار المتغير التفاعلي  $MGR\_ABILITY * LOSS$  سلبى ومعنوي ( $t = -3.76$ )، مما يشير إلى أن وجود خسائر في نموذج الانحدار أضعف من العلاقة السلبية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة (معامل انحدار  $MGR\_ABILITY$  في نموذج الانحدار رقم 2 بدون إدراج متغير تحقيق خسائر سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 0.01). وأن الشركات التي تحقق خسائر تحتاج إلى جهد أعلى

من مراقب الحسابات لتحديد مدى وجود شك جوهري في استمرارية الشركة، ومن ثم مجهود أعلى يترتب عليه عدد ساعات وتكلفة مخططة أعلى، وذلك إضافة إلى المخاطر التي يحتمل أن يواجهها مراقب الحسابات في حالة فشل عملية المراجعة لهذه الشركات، والتي يترتب عليها إضافة علاوة مخاطر إلى أتعاب المراجعة، وتتسق هذه النتيجة مع دراسة Li and Luo (2017). كما تشير العلاقة السلبية المعنوية للمتغير التفاعلي  $MGR\_ABILITY * LOSS$  إلى انخفاض الأتعاب في الشركات التي اعترفت بخسائر ولديها قدرة إدارية مرتفعة، بما يتسق مع أنه يكون لدى مراقب الحسابات ثقة في المديرين ذوي القدرة الإدارية في تحسين الأداء المالي المستقبلي، بدلاً من التلاعب في القوائم المالية، ومنح خصم أتعاب لهذه الشركات مما يخفض من أتعاب المراجعة. وتمكن نتائج تحليل الانحدار (نموذج رقم 4) الباحث من رفض الفرض (H2b).

وفيما يتعلق بأثر التعثر المالي على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، أشارت نتائج تحليل الانحدار (نموذج رقم 5) أن العلاقة بين المتغير  $MGR\_ABILITY$  والمتغير  $Ln\_AFEE$  غير معنوية ( $t = -0.65$ )، ووجود علاقة إيجابية معنوية بين المتغير  $Z\_SCORE$  والمتغير  $Ln\_AFEE$  ( $t = 2.52$ )، وأن هذه العلاقة ضعفت وأصبحت غير معنوية في الشركات التي لديها قدرة إدارية مرتفعة حيث وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين المتغير  $MGR\_ABILITY * Z\_SCORE$  والمتغير التابع  $Ln\_AFEE$  ( $t = 0.32$ ).

وتوضح هذه النتائج أن التعثر المالي قد أضعف من العلاقة السلبية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، وأن الشركات التي لديها تعثر مالي تدفع أتعاب أعلى، إلا أن هذه الأتعاب تبدأ في الانخفاض ويقل التأثير الإيجابي للتعثر المالي على أتعاب المراجعة للشركات التي لديها قدرة إدارية مرتفعة، وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى التأثير المعدل لمتغير التعثر المالي على العلاقة السلبية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، وتحويل هذه العلاقة إلى علاقة إيجابية، مما يؤدي بالباحث إلى قبول الفرض (H2c).

ويستنتج الباحث من التحليل السابق أن الحالة المالية للشركة تؤثر على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، وتكون أحد المحددات لتقييم مراقب الحسابات لمخاطر المراجعة، إلا أن هذا الأثر يختلف وفقاً لقياس الحالة المالية للشركة. وعليه يمكن قبول الفرض الثاني جزئياً.

ففي الشركات ذات الرفع المالي المرتفع والتي تمثل أحد الحوافز التعاقدية للأداء الانتهازي للإدارة، يقيم مراقب الحسابات القدرة الإدارية المرتفعة كفرصة وقدرة للإدارة على التلاعب في القوائم المالية، ومع تضافر وجود حافز للتلاعب في القوائم المالية وارتكاب الغش مع الفرصة والقدرة على ذلك، يدرك مراقب الحسابات مخاطر تعاقد مرتفعة، والتي على أساسها يقوم بزيادة الوقت والجهد والتكلفة المخصصة لعملية مراجعة القوائم المالية لهذه الشركات، مع إضافة علاوة مخاطر، مما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الأتعاب. أما في حالة تحقيق الشركة لخسائر، فإنه وفقاً لنتائج الدراسة، يقيم مراقب الحسابات القدرة الإدارية كتحسين متوقع في الأداء المالي المستقبلي،

وانخفاض في الأداء الانتهازي للإدارة، ومن ثم التخفيض في أتعاب المراجعة، ولم يظهر أثر معنوي للعلاقة التفاعلية بين القدرة الإدارية والتعثر المالي على أتعاب المراجعة.

ويلاحظ الباحث من تحليل نماذج الانحدار (جدول رقم 6)، إن إدخال متغيرات الحالة المالية بمقاييسها الثلاث المختلفة قد أضعف من العلاقة السلبية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة (جدول رقم 2).

### 3/4/4/6- تحليلات إضافية

يعرض الباحث فيما يلي لتحليلات إضافية والحساسية بغرض التأكد من سلامة بناء نموذج البحث من جهة ودقة نتائج التحليل الاساسى من جهة أخرى كالتالى:

#### أ- حالة تقسيم عينة الدراسة الى عينتين فرعيتين

أوضح (Krishnan and Wang (2015) وجود علاقة سلبية بين القدرة الإدارية وإصدار مراقب الحسابات رأي عن الاستمرارية في الشركات المتعثرة، ولأن هذه العلاقة قد تقدم مزيداً من الفهم لما يتعلق بأثر القدرة الإدارية على مخاطر التعاقد، لذلك أجرى الباحث تحليلاً إضافياً للعلاقة بين القدرة الإدارية ورأي المراجعة، ومدى تأثر هذه العلاقة بالحالة المالية للشركة، وذلك بتقسيم عينة الدراسة إلى عينتين فرعيتين، اعتماداً على مؤشر الأزمة المالية للشركة  $F\_DISTRESS$ <sup>9</sup>، العينة الأولى تمثل عينة الشركات تعاني أزمة مالية، والعينة الثانية الشركات المستقرة مالياً، وتظهر النتائج في جدول (7) على النحو التالي:

جدول رقم (٧)

$$OPINION_{it} = \beta_0 + \beta_1 MGR\_ABILITY_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 MGR\_ABILITY_{it} * LEV_{it} + \beta_4 LOSS_{it} + \beta_5 MGR\_ABILITY_{it} * LOSS_{it} + \beta_6 Z\_SCORE + \beta_7 MGR\_ABILITY * Z\_SCORE + \beta_8 SIZE_{it} + \beta_9 FOREIGN_{it} + \beta_{10} AGE_{it} + \beta_{11} ROA_{it} + \beta_{12} CFO_{it} + \beta_{13} BKTMK + \beta_{14} AUDIT\_SIZE_{it} + \beta_{15} SPEC_{it} + \varepsilon_{it} \quad (8)$$

OPINION	NON_F_DISTRESS		F_DISTRESS	
	Number of obs =	146	Number of obs =	104
	Coef. (z)		Coef. (z)	
MGR_ABILITY	-0.4631398 (-1.01)		1.50577** (2.01)	
LEV	-0.2684362 (-1.41)		.6014499*** (2.72)	
MGR_ABILITY * LEV	1.340517 (1.26)		-0.9654272 (-0.83)	
LOSS	-0.1752203 (-1.40)		.1240534 (1.60)	
MGR_ABILITY * LOSS	-0.0745369 (-0.17)		-0.8287376** (-2.34)	
SIZE	-0.0032711 (-0.15)		-0.0373902* (-1.95)	
FOREIGN	.0555312 (0.80)		-0.148243** (-2.18)	

<sup>9</sup> مؤشر الأزمة المالية للشركة F\_DISTRESS هو متغير وهمى يأخذ الرقم (1) إذا كان أثنين أو أكثر من القياسات الثلاثة البديلة للحالة المالية للشركة تشير إلى وجود أزمة مالية لدى الشركة (إذا كان معدل الرفع المالي للشركة أكبر من متوسط معدل الرفع المالي لعينة الدراسة، حققت الشركة خسائر، احتمال تعثر مالي مرتفع)، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك قياساً على (Gul et al., 2018; نصير ٢٠١٧).

<sup>10</sup> تم حذف المتغير Z\_SCORE من التحليل لأن جميع المشاهدات الداخلة في العينة الفرعية F\_DISTRESS ذات تعثر مالي مرتفع Z\_SCORE لها Z كما تم حذف المتغير MGR\_ABILITY \* Z\_SCORE لوجود ارتباط خطى متعدد قوى بينه وبين المتغير MGR\_ABILITY، وقد قام البرنامج الاحصائي بحذف المتغيرين لمعالجة المشاكل الإحصائية المترتبة على وجودهما في التحليل.

<i>AGE</i>	.201247*** (3.50)	-0.007027 (-0.01)
<i>ROA</i>	-.0210454 (-0.25)	-1.535352*** (-3.23)
<i>CFO</i>	-.1000398** (-2.19)	.3160454 (1.31)
<i>BKTMK</i>	-.0126929 (-0.29)	.2043566*** (4.41)
<i>AUDIT_SIZE</i>	-.351131*** (-4.96)	-.3196004*** (-3.51)
<i>SPEC</i>	.7121876*** (3.97)	.2081473 (1.06)
<i>cons</i>	-.5650622 (-1.17)	.5599509 (1.29)
<i>Year</i>	Included	Included
<i>Industry</i>	Included	Included
<i>R-sq:</i>	0.2951	0.4464
<i>Prob&gt; chi2</i>	0.0000	0.0000

\*\*\*، \*\*، \* تمثل معنوية عند ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.

يلاحظ من التحليل السابق، أنه من المحتمل أكثر أن يصدر مراقب الحسابات رأياً معديلاً للشركات المتعثرة ولديها قدرة إدارية مرتفعة، وكذلك في هذه الشركات ذات معدل الرفع المالي المرتفع، يقل ذلك الاحتمال في الشركات المستقرة، بما يتسق مع العلاقة الإيجابية بين *LEV* و *MGR\_ABILITY* \* و *Ln\_AFEE* (جدول رقم 6، نموذج رقم 3)، كما يتضح من النتائج المدرجة في الجدول السابق، أنه في توجد في الشركات المتعثرة علاقة سلبية معنوية بين *LOSS* \* و *MGR\_ABILITY* و *OPINION*، بما يشير إلى انخفاض اصدار مراقب الحسابات لرأي معدل في تلك الشركات حالة تحقق خسارة ولديها قدرة إدارية مرتفعة، وكانت هذه العلاقة غير معنوية في الشركات المستقرة، بما يتسق مع النتيجة التي تم التوصل إليها للعلاقة السلبية المعنوية بين المتغير *LOSS* \* و *MGR\_ABILITY* والمتغير *Ln\_AFEE* (جدول رقم 6، نموذج رقم 4).

#### ب- حالة تغيير طريقة قياس متغير رئيسي أو أكثر

لاختبار مدى متانة Solidity نتائج التحليل الأساسي، قام الباحث بإعادة تحليل نماذج البحث ورقم (2، 3، 4، 5)، وذلك بقياس المتغير المستقل "القدرة الإدارية" بالرتب العشرية لمؤشر القدرة الإدارية *decile rank of managerial ability scores* بالاتساق مع Krishnan and Wang (2015)، وتظهر نتائج نموذجي الانحدار في تحليل الحساسية (جدول رقم 8)

اتفاقاً مع النتائج الرئيسية في نماذج تحليل الانحدار في التحليل الأساسي (جدول رقم 5، و6)، مما يدعم النتائج الرئيسية للدراسة، وجودة وإمكانية الاعتماد على تصميم نموذج البحث واختبار فرضيته في ظل التحليل الأساسي.

جدول رقم (٨)

number of obs = 250	Coef. (t)	Coef. (t)	Coef. (t)	Coef. (t)
<i>Ln AFEE</i>				
<i>RANK_MGR_ABILITY</i>	-0.0567599*** (-2.84)	-0.0692101** (-2.01)	.0411928** (1.97)	-0.014906 (-0.46)
<i>LEV</i>	-	.5361086 (1.34)	-	-
<i>RANK_MGR_ABILITY*LEV</i>	-	.1434666** (2.23)	-	-
<i>LOSS</i>	-	-	.8658543*** (4.68)	-
<i>RANK_MGR_ABILITY*LOSS</i>	-	-	-.1039628*** (-3.30)	-
<i>Z-SCORE</i>	-	-	-	.0875343 (0.70)
<i>RANK_MGR_ABILITY*Z-SCORE</i>	-	-	-	.0139425 (0.76)
<i>SIZE</i>	1778558*** (8.01)	.1255871*** (4.41)	.1952658*** (7.83)	.1945779*** (7.48)
<i>FOREIGN</i>	.0820405 (0.79)	.1681042* (1.70)	.1291536 (1.29)	.1448811 (1.41)
<i>AGE</i>	-.1690538* (-1.86)	-.108342 (-1.24)	-.1693617* (-1.90)	-.1227854 (-1.34)
<i>ROA</i>	-.273885** (-2.05)	-.2115822* (-1.68)	-.1660781 (-1.23)	-.0969672 (-0.67)
<i>CFO</i>	.4746442*** (4.50)	.3537484*** (3.55)	.4720351*** (4.61)	.382768*** (3.51)
<i>BKTMK</i>	-.0520528 (-0.85)	.0416788 (0.70)	-.0237315 (-0.40)	-.0677946 (1.11)
<i>AUDIT_SIZE</i>	.2500313* (1.91)	.1159707 (0.90)	.2267347* (1.77)	.3680901*** (2.63)
<i>SPEC</i>	1.205584*** (3.80)	1.419628*** (4.70)	1.147135*** (3.73)	1.107853*** (3.45)
<i>OPINION</i>	-.0284883 (-0.22)	-.1858395 (-1.51)	-.1381644 (-1.09)	-.0972197 (0.75)
<i>cons</i>	8.168283*** (13.36)	8.115116*** (11.41)	6.960028*** (9.77)	6.962194*** (9.54)
<i>Year</i>	Included	Included	Included	Included
<i>Industry</i>	Included	Included	Included	Included
<i>R-sq:</i>	0.3955	0.4727	0.4383	0.3983
<i>Prob &gt; F</i>	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

\*\*\*، \*\*، \* تمثل معنوية عند ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.

## 5/6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة، وأثر الحالة المالية لعميل المراجعة على هذه العلاقة. ولقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج، فلقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة، مما يشير إلى أن القدرة الإدارية لها محتوى إعلامي لمراقبي الحسابات، يؤدي إلى تخفيض مراقبي الحسابات لمخاطر التعاقد وعلاوة التعاقد والأتعب للشركات التي لديها قدرة إدارية مرتفعة.

كما أوضحت نتائج الدراسة اختلاف تأثير الحالة المالية للشركة على العلاقة السلبية بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة باختلاف نوع خطر الأعمال الذي تتعرض له الشركة.

فقد أتضح أن الشركات التي لديها معدل رفع مالي مرتفع مع قدرة إدارية مرتفعة ترتبط مع أتعب مراجعة أعلى مقارنة بالشركات التي لديها معدل رفع مرتفع وقدرة إدارية أقل، مما يشير أنه يقيم مراقب الحسابات القدرة الإدارية المرتفعة في الشركات التي لديها معدل رفع مالي مرتفع، كفرصة للإدارة لتحديد وإخفاء التلاعب في القوائم المالية.

أما فيما يتعلق بأثر تحقيق الشركة لخسائر على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب المراجعة، أوضحت النتائج انخفاض الأتعب في الشركات التي اعترفت بخسائر ولديها قدرة إدارية مرتفعة، بما يتسق مع أنه يكون لدى مراقب الحسابات ثقة في المديرين ذوي القدرة الإدارية في تحسين الأداء المالي المستقبلي للشركات التي حققت خسائر، ومن منح خصم أتعب لهذه الشركات مما يخفض من أتعب المراجعة. ولم تجد الدراسة دليل على اختلاف العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعب مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التعثر المالي للشركات. وقد قام الباحث بتأكيد نتائج الدراسة باستخدام مجموعة من الاختبارات الإضافية، وتحليل الحساسية.

وفى ضوء ما سبق، يوصى الباحث بما يلي:

- ضرورة استخدام قطاع الإفصاح بالبورصة المصرية الإجراءات التنظيمية الواجبة لتوحيد شكل ومكان الإفصاح عن أتعب المراجعة، مقسمة إلى أتعب مراجعة القوائم المالية السنوية، والأتعب الأخرى للخدمات بخلاف المراجعة، مع إلزام جميع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتوفير المعلومات عن أتعب المراجعة بشقيها، بدرجة عالية من الشفافية، لما لمعلومات أتعب المراجعة من محتوى إعلامي لأصحاب المصالح في الشركة بصفة عامة، وللباحثين بصفة خاصة في دراسة العلاقات المختلفة بين أتعب المراجعة والعوامل الاقتصادية المرتبطة بالشركة وبمنشأة المراجعة.



- اهتمام الشركات بتعيين مديرين تنفيذيين ذوي قدرات إدارية مرتفعة، لما لذلك من أهمية في خلق قيمة للشركة من خلال تخفيض أتعاب المراجعة بصفة عامة، وللشركات التي تعاني من تحقيق خسائر بصفة خاصة.

- اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، ووحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة، من استخدام مؤشر القدرة الإدارية مع تبادلات لأنواع مختلفة لمخاطر الأعمال لتحديد المشاركين في السوق ذوي مخاطر التعاقد المرتفعة مع منشآت المراجعة.

- تطوير منشآت المراجعة لنموذج تسعير المراجعة ليتضمن القدرة الإدارية كأحد العوامل الهامة في تحديد أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، واستخدام مقياس القدرة الإدارية والتفاعل بينه وبين مخاطر الأعمال المختلفة في تحليل وتصنيف العملاء.

- قيام الأكاديميين بمزيد من البحث في مجال العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، ودراسة العوامل المختلفة التي تؤثر في هذه العلاقة، بما يدعم دور هذه البحوث في مساعدة هيئة الرقابة المالية وإدارة البورصة على إنشاء قاعدة بيانات قوية لأتعاب المراجعة والخدمات الأخرى لمراقبي الحسابات.

ويمكن للباحث اقتراح المجالات البحثية مستقبلاً على النحو التالي:

- دور حوكمة الشركات في العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة في الشركات المتعثرة.
- أثر القدرة الإدارية على دقة الحكم المهني لمراقبي الحسابات بشأن الاستمرارية.
- العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي وأتعاب المراجعة غير العادية، والأثر المعدل للقدرة الإدارية للمدير التنفيذي على هذه العلاقة.
- أثر طبيعة الملكية (عائلية/غير عائلية) على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة غير العادية.
- أثر الوزن النسبي لأتعاب مراقبي الحسابات عن الخدمات بخلاف المراجعة على جودة المراجعة.
- أثر مستوى الرقمنة لدى عميل المراجعة على أتعاب مراقبي الحسابات عن المراجعة المستمرة.

## مراجع البحث

### أولاً- المراجع العربية

- الديسبي، محمد محمد عبد القادر. 2013. إطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتباع المراجع ومحتوى تقريره: بالتطبيق على البيئة المصرية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، جامعة المنصورة- كلية التجارة، (1)37: 151-190.
- حسين، محمد إبراهيم محمد. 2018. تأثير القدرة الإدارية للمديرين على العلاقة ما بين إدارة الأرباح الحقيقية والأداء المستقبلي لمنشآت الأعمال: دراسة تطبيقية. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، جامعة بني سويف- كلية التجارة، 6(3): 251-287.
- شحاتة، السيد شحاتة. 2017. مدى ملاءمة نموذجي مربع وخماسي الغش في تحديد احتمال وجود الغش بالقوائم المالية المضللة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية- كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة 1(1): 49-99.
- على، عبد الوهاب نصر. 2017. العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية- كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة 1(1): 1-48.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. 2019. قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، جامعة الإسكندرية- كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة 3(3): 293-379.
- وزارة الاستثمار. 2008. معيار المراجعة المصري رقم 240: مسؤولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية. متاح على: [www.fra.gov.eg/](http://www.fra.gov.eg/)

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Altman, E. I. 1968. Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. *The Journal of Finance* 23(4): 589–609.
- Abernathy, J. L., T. Kang, G. V. Krishnan, and C. Wang. 2018. Is there a relation between residual audit fees and analysts' forecasts?. *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 33(3): 299-323.
- Albrecht, A., E. G. Mauldin, and N. J. Newton. 2018. Do auditors recognize the potential dark side of executives' accounting competence?. *The Accounting Review*, 93(6): 1-28.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 2002. *Statement on Auditing Standards No. 99: Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit*. New York, NY: AICPA.
- Arora, S., M. Sharma, and A. K. Vashisht. 2017. Impact of managerial ability and firm-specific variables on insider's abnormal returns. *Decision* 44(4): 275-286.
- Baik, B., D. Farber, and S. Lee. 2011. CEO ability and management earnings forecasts. *Contemporary Accounting Research* 28(5): 1645–1668
- Bedard, J., and K. M. Johnstone. 2004. Earnings manipulation risk, corporate governance risk, and auditors' planning and pricing decisions. *The Accounting Review* 79(2): 277–304.
- Berglund, N. R., D. R. Herrmann, and B. P. Lawson. 2018. Managerial ability and the accuracy of the going concern opinion. *Accounting and the Public Interest* 18(1): 29-52.

- Bhaskar, L. S., G. V. Krishnan, and W. Yu. 2017. Debt covenant violations, firm financial distress, and auditor actions. *Contemporary accounting research* 34(1): 186-215.
- Bills, K. L., L. L. Lisic, and T. A. Seidel. 2017. Do CEO succession and succession planning affect stakeholders' perceptions of financial reporting risk? Evidence from audit fees. *The Accounting Review* 92(4): 27-52.
- Boo, E. F., and D. Sharma. 2008. Effect of regulatory oversight on the association between internal governance characteristics and audit fees. *Accounting & Finance*, 48(1): 51-71.
- Cheng, T. Y., Y. Q. LI, Y. E. LIN, and H. H. Chih. 2020. Does the Fit of Managerial Ability with Firm Strategy Matters on Firm Performance. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(4): 9-19.
- Cheung, K. T. S., D. Naidu, F. Navissi, and K. Ranjeeni. 2017. Valuing talent: Do CEOs' ability and discretion unambiguously increase firm performance. *Journal of Corporate Finance* 42(1): 15-35.
- Chinniah, A. 2015. A Conceptual Study on an Effectiveness of Ethical Standards for Preparers of Financial Statements and Fraud Risk Management. *CLEAR International Journal of Research In Management, Sciences & Technology* 5(10): 1-17.
- Cho, M., E. Ki, and S. Y. Kwon. 2017. The effects of accruals quality on audit hours and audit fees. *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 32(3): 372-400.

- Cornaggia, K. J., G. V. Krishnan, and C. Wang. 2017. Managerial ability and credit ratings. *Contemporary Accounting Research* 34(4): 2094-2122.
- De Fuentes, C., and E. Sierra. 2015. Industry specialization and audit fees: a meta-analytic approach. *Academia Revista Latinoamericana de Administración*. 28 (3): 419-435.
- Demerjian, P., B. Lev, and S. McVay. 2012. Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests. *Management Science* 58(7): 1229–1248.
- Demerjian, P. R., B. Lev, M. F. Lewis, and S. E. McVay. 2013. Managerial ability and earnings quality. *The Accounting Review* 88(2): 463–498.
- Demerjian, P., M. Lewis-Western, and S. McVay. 2020. How does intentional earnings smoothing vary with managerial ability?. *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 35(2): 406-437.
- Dias De Moura, G., D. R. B. Fank, S. Mazzioni, R. Angonese, and G. Silva. 2019. Managerial ability and goodwill impairment losses: analysis in publicly-held companies listed on B3. *Revista de Educação e Pesquisa em Contabilidade* 13(2): 192-212.
- Dikolli, S. S., T. Keusch, W. J. Mayew, and T. D. Steffen. 2020. CEO behavioral integrity, auditor responses, and firm outcomes. *The Accounting Review* 95(2): 61-88.
- Ellen, B. P., C. Kiewitz, P. R. J. M. Garcia, and W. A. Hochwarter. 2019. Dealing with the full-of-self-boss: Interactive effects of supervisor

- narcissism and subordinate resource management ability on work outcomes. *Journal of Business Ethics* 157(3): 847-864.
- Francis, J., A. Huang, S. Rajgopal, and A. Zang. 2008. CEO reputation and earnings quality. *Contemporary Accounting Research* 25(1): 109-47.
  - Gan, H. 2019. Does CEO managerial ability matter? Evidence from corporate investment efficiency. *Review of Quantitative Finance and Accounting* 52(4): 1085-1118.
  - Gan, H., & M. S. Park. 2017. CEO managerial ability and the marginal value of cash. *Advances in accounting*, 38: 126-135.
  - Gujarati, D. 2011. *Econometrics by Examples*, McMillan Publishers, New York, NY.
  - Gul, F. A., M. Khedmati, E. K. Lim, and F. Navissi. 2018. Managerial ability, financial distress, and audit fees. *Accounting Horizons* 32(1): 29-51.
  - Gunn, J. L., B. S. Kawada, and P. N. Michas. 2019. Audit market concentration, audit fees, and audit quality: A cross-country analysis of complex audit clients. *Journal of Accounting and Public Policy* 38(6): 106693.
  - Hambrick, D. C., and P. A. Mason. 1984. Upper echelons: The organization as a reflection of its top managers. *Academy of Management Review* 9(2): 193-206.
  - Hambrick, D. C. 2007. Upper echelons theory: An update. *The Academy of Management Review* 32(2): 334-343.

- Hasan, M. S., N. Omar and A. R. Hassan. 2018. Financial health and management practices: a multi-year cross country analysis of PLCs. *Journal of Financial Crime* 25(3): 646-657.
- Hay, D. C., W. R. Knechel, and N. Wong. 2006. Audit fees: A meta-analysis of the effect of supply and demand attributes. *Contemporary Accounting Research* 23(1): 141–191.
- Hendry, J. 2005. Beyond self-interest: Agency theory and the board in a satisficing world. *British Journal of Management* 16: S55-S63.
- Hoag, M. L., and C. W. Hollingsworth. 2011. An intertemporal analysis of audit fees and Section 404 material weaknesses. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 30(2): 173-200.
- Hrazdil, K., J. Novak, R. Rogo, C. Wiedman, and R. Zhang. 2020. Measuring executive personality using machine-learning algorithms: A new approach and audit fee-based validation tests. *Journal of Business Finance & Accounting* 47(3-4): 519-544.
- Hribar, P., T. Kravet, and R. Wilson. 2014. A new measure of accounting quality. *Review of Accounting Studies* 19(1): 506–538.
- Hsieh, T. S., J. B. Kim, R. R. Wang, and Z. Wang .2020. Seeing is believing? Executives' facial trustworthiness, auditor tenure, and audit fees. *Journal of Accounting and Economics* 69(1): 101260.
- Huang, H. W., L. L. Liu, K. Raghunandan, and D. V. Rama. 2007. Auditor industry specialization, client bargaining power, and audit fees: Further evidence. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 26(1): 147-158.

- 
- 
- Huang, X. S., and L. Sun. 2017. Managerial ability and real earnings management. *Advances in accounting* 39: 91-104.
  - International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB).2009. *International Standard on Auditing No.240: The Auditor's Responsibilities relating to Fraud in an audit of Financial Statements*. Available at: [www.ifac.org](http://www.ifac.org)
  - International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB).2013. *A Framework for Audit Quality*. Available at: [www.ifac.org](http://www.ifac.org).
  - Jizi, M., and R. Nehme. 2018. Board monitoring and audit fees: the moderating role of CEO/chair dual roles. *Managerial Auditing Journal*. 33(2): 217-243.
  - Judd, J. S., K. J. Olsen, and J. Stekelberg. 2017. How do auditors respond to CEO narcissism? Evidence from external audit fees. *Accounting Horizons* 31(4): 33–52.
  - Kalelkar, R., and S. Khan.2016. CEO financial background and audit pricing. *Accounting Horizons* 30(3): 325-339.
  - Kamath, R., T. C. Huang, and R. A. Moroney. 2018. Auditor Rotation and Perceived Competence and Independence: The Effect of Fees and Industry Specialization. *Journal of International Accounting Research* 17(3): 153-175.
  - Kim, Y., H. Li, and S. Li. 2015. CEO equity incentives and audit fees. *Contemporary Accounting Research* 32(2): 608–638.
  - Krishnan, G. V., and C. Wang. 2015. The relation between managerial ability and audit fees and going concern opinions. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 34(3): 139–160.



- 
- 
- Lauck, J. R., J. R. Rakestraw, and S. E. Stein. 2020. Do Audit Fees Reflect Unique Characteristics of Individual Executives? *Accounting Horizons*, 34(3), (forthcoming)
  - Li, Y., and Y. Luo. 2017. The contextual nature of the association between managerial ability and audit fees. *Review of Accounting and Finance* 16(1): 2-20.
  - Li, Y., X. Li, E. Xiang, and H. G. Djajadikerta. 2020. Financial Distress, Internal Control, and Earnings Management: Evidence from China. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 16(3): 1-18.
  - Mitra, S., B. Jaggi, and T. Al-Hayale. 2019. Managerial overconfidence, ability, firm- governance and audit fees. *Review of Quantitative Finance and Accounting* 52(3): 841-870.
  - Petkevich, A., and A. Prevost. 2018. Managerial ability, information quality, and the design and pricing of corporate debt. *Review of Quantitative Finance and Accounting* 51(4): 1033-1069.
  - Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2015. *Auditing Standard (AS) 2401: Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit*. Washington DC: PCAOB.
  - Qu, X., D. Yao, and M. Percy. 2020. How the design of CEO equity-based compensation can lead to lower audit fees: Evidence from Australia. *Journal of Business Ethics*, 163(2): 281-308.
  - Salehi, M., M. M. Shiri, and S. Z. Hossini. 2019. The relationship between managerial ability, earnings management and internal control quality on audit fees in Iran. *International Journal of Productivity and Performance Management* 69(4): 685-703.

- Simunic, D. 1980. The pricing of audit services: Theory and evidence. *Journal of Accounting Research* 18(1): 161–190.
- Stanley, J. D. 2011. Is the Audit Fee Disclosure a Leading Indicator of Clients' Business Risk? *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 30(3): 157–179.
- Tian, J. J. 2014. Board monitoring and endogenous information asymmetry. *Contemporary Accounting Research* 31(1): 136-151.
- Watts, R. L., and J. L. Zimmerman. 1990. Positive accounting theory: a ten year perspective. *Accounting review* 65(1): 131-156.
- Wolfe, D. T., and D. R. Hermanson. 2004. The fraud diamond: Considering the four elements of fraud. *The CPA Journal*. December: 1-5.
- Woo, S. and H. Lim. 2015. Audit Risk, Business Risk, and Auditors' Efforts in Korea. *Asian Social Science* 11 (18): 144-152.
- Yung, K., and C. Chen. 2018. Managerial ability and firm risk-taking behavior. *Review of Quantitative Finance and Accounting* 51(4): 1005-1032.

---

---

**Audit client financial condition as a determinant of the relation  
between managerial ability of chief executive officer (CEO) and  
audit fees: an evidence from the companies listed in Egyptian Stock  
Exchange**

**By**

**Dr. Hanan Mohamed Ismail Youssef**

Assistant Prof. Of Accounting

Faculty of Commerce- Alexandria University

[hanan.ismail@alexu.edu.eg](mailto:hanan.ismail@alexu.edu.eg)

**Abstract**

This research aims to study and examine the relationship between the effect of the chief executive officer's managerial ability and the audit fees for audited annual financial statements. the research also aims to study the effect of the financial condition of the company on this relation, when using a sample of 50 companies listed on the Egyptian Stock Exchange from 2015 to 2019.

The research results showed a significant negative relation between managerial ability and audit fees. This relation is affected by the financial condition of the company. The effect of the financial condition is different by measurement alternatives used for the company's financial condition. The study results showed that the high- leveraged and high managerial ability had significantly increased in audit fees. The researcher explained this by auditor's perception of the probability of using the managerial ability as an opportunity to manipulate the financial statements, to commit and conceal fraud, and to avoid violating the debts conditions or getting other loans with better terms from creditors. This auditor's perception

results in increasing planned procedures, risk premium and audit fees. On the contrary, the study results found that companies that reported losses, and had the higher managerial ability, reduced their audit fees significantly, the researcher explained this by the auditor's trust in managers who had the high managerial ability to improve future financial performance, and to grant fee discount to these companies, which reduces audit fee. The study did not find evidence for the modifying role of the probability of the company's financial distress as measured by Z-SCORE. The researcher confirmed the study results by using a set of additional tests and sensitivity analysis.

**Keywords: Managerial ability, audit fees, the financial condition of the company, Business risks.**